

سی
۲۴۴



سازمان اسناد و کتابخانه ملی
جمهوری اسلامی ایران

الله شاه قاجار
السلطان منظف

شاعر قائل الطيف
عهد عدل مهد
پرستان اهل حضرت وکنده
شهنشاہ ایلخان السلطان
السلطان والحاکم الحاکم الحاکم
خلد الله فلکه وادی جیش ابد عذیر حسیر الام
نایب صبا حیر و مشیر کاره کاره خضرت
احل اکرم احمد ارفع اعظم بعید اقا
پرزا اجمعها میسر السلطنه الموق

والد لش المودع

حکیمه طهم علی کرد

کوچه شاه شهریار

ملوک

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله علام الغوب الشاوشيفي بفضله العبو
 الغافر بذلة الذنب يعلم بما زرع مؤهل
 النبر بفضله الشاه في حبر نهاد مكونة طلاق
 وملكونه جزنه المجل للعباد شعشه البا
 المظہر بمنى الآقوال بين ما بيننا الجائع كل
 درق الفردوس ساق وفى كل قطرة من طلاق
 الفارسون وجنة والسلام على الشم الناظه
 تمدار لدنه الطاهرين واللهم على اعدائهم
 اجمعين وعد بقول الضيق فلما



جَالِ الدَّيْنَ مُحَمَّدَ بْنَ حَلَامٍ رَضَا الشَّرْمَفْنَ
 الْكَرِمَ مَا عَامَلَهُ اللَّهُ بِغَطَّافَةِ إِنْ كَنْتُ
 لَيْ سَيِّنَ فَمَا دَيْهِ نَوْعَزْنَاهُ الْمُهْبَرَهُ مِنَ الْمَقْرَفَ
 الْخَيْارَ السَّفَرَهُنَ السَّفَرَهُ الْأَنْجَيَهُ مَوْلَاهُ
 عَلَيْتَنِ ابْنَ طَالِبِ الْجَسَادَهُ ابْنَ اللَّهِ عَلَيْهِ الْبَرَى
 أَنَّ مِنَ اللَّهِ عَلَيْنَا التَّوْفِيقُ فِي هَذِهِ الْأَحْوَالِ
 لِلْعُدُولِ وَلِلْإِنْجَاحِ وَاعْمَالِ الْخَيْرِ
 إِلَيْنَا شَرَفَتْ بْنَ يَازِدَهُ بِصَفَاعَهُ لِرَسُولِهِ
 وَدَرَسَهُ عَبْنُ الْبَنْوَلَ الظَّاهِرُ الْمُطَهَّرُ
 بَنْدَ الْأَمَامِ مُوسَى بْنُ جَعْفَرِ عَلَيْهِمَا السَّلَامُ
 وَرَأَيْتُ حَرَّ الصَّيْفِ كَحَلِ السَّيْفِ فِي هَذِهِ

الصنف في كعب بذلك المشاهد والعرض
 خصوصاً مع قوله من قدرهم لزمانه
 هذه الأوان من فوة الضعف وضئف القوة
 فوتفعل بما ملأ ظل جوار هذه الغبة و
 اشغلت بخفق المسالة الدعقة و
 شغلو القاعد الوسيعه حمل
 الأفعال والأمواع على العجز والاضح
 الله وإنما ذلك للاوضاعه عليه فزعها دعا سوء
 بعض أعمال بعض بعضاً إلى الهم بعض
 المعصومات لهم عن الشين وهذه الرسالة
 في الحقيقة بين لما الجلناه ونعيروه

في الوَسَالَةِ الْجَدُّ بَعْدَ الْمَغْبَيْنِ هَذَا الْمَلْأَمُ
 فِيهَا مَا فَوْقَ الصَّنَاعَةِ الْمُلْزَمَةِ فِي الصَّنَيْفِ
 الشَّابِقِ اسْتِرَالِيَّ صَوْلَادًا مَا جَاءَ وَزَوْهَلَنْدَنَّا
 شَجَنَا إِعْلَامَهُ الْأَنْصَارِيَّهُ فَدِسَ اللَّهُ وَمَسَرَ
 مُرْكَلَانَ الْمُعَاصِرِينَ وَلَا يَخْفَى عَلَى اللَّهِ
 الْبَصِيرُ مَا يَنْثَفَعُ بِهِ مَنْ هَذِهِ الْفَاعِدَهُ الْجَمِيعُ الْجَلْبَانُ
 وَالْعَوَالِمُ مِنَ الْمُدِينَ وَالْمَدِينَ وَالْمُبَاشِهِ
 وَالْوَبَاشِهِ دَالْفَقَهَ قَهْرَالِكَ دَاسَالَهُ
 لَعَلَّا إِذْ يَحْتَلُهُ عَدَنَ وَشَدَنَ وَ
 شَعْبَنَا لِيُؤْمِرُ فَقْرَى وَنَفَنَ وَ

وَفَاعِدَهُ



هل يجب حمل الشيء على الصحيح ملائمة أصنافنا
فولنا المهم إلى الشيء وهو من جملة الأمور
العامة فيعد خصوص فعل المسلم ودوره في
 ولو من دون اضافته إلى المسلم لا عيّنة بالمعنى
من الفعل السببية التي لا يعنى الراجحة والاعتراض
القائم بها والأقوال والأعنة فإذا كان ذلك
سوى في أمر الفعل وأخذ بغير المعنى ظاهر فيه
من كونه مفاسد للقول بأن يجعل القول غالباً
أيضاً من جملة الأفعال القائمة بالكتاب والفهم
لكن هذا بفتح خروج خصوص المقول والأعتقاد
وللأعم الصريح لا اعتقاد غيرها مما لا يطلق عليه

فَقْدًا

صحيحة الفعل بوجهه وهكذا مما يرجع إلى حضو
ال المسلم للتباهي بما يرجع إلى الحسنة فما يطبق على
المختلفة فيما الحال لا يدرك من سوء مقدم ما ألا و
صحح كل شيء في حمله كاملاً ونافذة فعاشر
ناصبه فغاصر به فاذا كان لشيء خاصية واحدة
او خواص كل واحد في بنية الآخرين فزواله
وكان واحداً له او طائفته صحيح والباقي فالذى
كان لشيء خواص كثيرة فمع الاولوية لبعضها
الآخر لا يتصاف بالصحة والفتى الواحدان
فقلنا فهذا العذر فان هذه الاولوية توجه الضرر
صحح هذه الشيء الى واحد وهذا البعض ولوع

بِسْمِ اللّٰهِ الرَّحْمٰنِ الرَّحِيمِ
نَبِيُّكُمْ مُحَمَّدٌ رَّسُولُهُ وَأَنْبَتُكُمْ
عَلَيْهِ السَّلَامُ وَسَلَّمَ عَلَيْكُمْ



فَعْلَانْ غَيْرِهِ وَلَذَا لَا يُعَدُ الْجَارُ نَهْ فَأَفْصَبَهُ إِذَا
حَنَقْ بِزَعْمَهُ مَهْلَكَ رَبِّهِ مِنْ حَدَّدْ جَلَّهُمَا أَكْثَرَ
الشَّاءِنَةِ الصَّيْحَةِ وَفَسَدَ اسْتِعْلَامًا مَسْتَنْدَ بِعُرُوضِ
الْعَارِضِ مَعَ سَبْوَ الْعَلَمِ بِلَحَدَّ الْأَخْرَى فَهَلْ لَنَا
وَيَرْتَبِّ عَلَيْهِ ثَارَهُ اسْتَضْطَابًا وَلَمَّا بَخْوَهُ دُجُوهُ
مَنْ أَوْلَ الْأَمْرِ فَلَمَّا اسْتَضْطَعْنَا الْأَقْرَبَ مِنْ طَافِيْنَ بِرْ جَنْجُونَ
طَادَثَ بِالْأَصْلِ وَبِالْجَمْلَةِ دَنْبِلَهُ لَا سَتْضَطَعْنَا
لِلصَّيْحَةِ وَالْفَسْطَاطِ مَسَاوِيَهُ وَلَدُنْهُ مِنْ هَرَجَبَاتِ
جَنَانِيَ الْعَتَّابِ وَالْفَسْطَاطِ فَهَذِلَ يَرْغَمَ رَبِّهِ يَهَكَ عَلَيْهِ
حَتَّىَهُ الشَّيْءُ بِعِضِّهِ وَغَيْرِهِ كَالْعَلْبَةِ فَإِنَّا إِذَا
شَكَكَنَا وَسَاهَعَنَّا لِلَّهِ لَوْدَالْحَادِيْدَ مِنْ كَمْ بِوْجَهِهَا

وَيَقْرَأُونَ الْكِتَابَ وَلَا يَنْسَأُونَ

ولو معَ عدمِ العلمِ طَلَاقُ زَمَانِ اصْدَالِ الْغَلَبَةِ
 لِوَجُودِ الدَّلِيلِ عَلَى حِجْرِهَا بِنَاءً عَقْدًا أَمْسَكَهُ
 عِنْدَ الشَّارِعِ وَكَالطَّبِيعَةِ الْأَصْلَيَّةِ وَالْفَطْرَةِ
 الْأَوَّلَيْتَهُ فِيهَا إِذَا سَمِعَ مِنْ أَحَدٍ خَبَرَهُ بِعِلْمِهِ كَانَ
 دَخَانَهُ مَعَ عَدَمِ مَادِ غَاءَهُ إِلَى الْكَذِبِ مِنْ جُلُوبِ
 سُقْعَهُ أَوْ دَفْعَهُ مُخْرَهُهُ فَإِنْ أَغْرَضَ كُلَّ طَبِيعَهُ
 لَوْ خَلَبَهُ وَجَبَعَهُ مِنْ أَعْزَى الْفَسْحَهِ هُنْبَثَنَا إِلَى الْأَعْلَى عَلَى
 الصَّحَّهِ وَمَعَ ذَلِكَ يَكُونُ السَّكُونُ بِدِعَتِنَا وَالْأَبْعَدُ
 الْمَلَاحِظَةُ فِي ذَلِكَ يَظْلَمُهُنَّ بِالصَّحَّهِ وَلَمْ تَرَهَا
 نَفْوَهُ وَلَجَنَارُهُ لَا تَنْطِعُهُ الْأَصْلَيَّةُ لَا تُنْزِفُ
 غَاءَهُنَّ عَلَيْهَا مَنْ أَسْتَفَانَهُ لَتَفَظُّرَهُنَّا اللَّهُ

الثالث
في الفتن

عليها الا لصاف وهو مقتضى الثالثة
ان غالباً لا يمكن الادعى بغيره وحيثما اصلاح ما
هو المفدى من سوء الظن بكل مندخل في رتبته
الاسلام حيث انه يعود الى الاعمال الرديئة
والصفات الذميمة كالحسد والشح والعداوة والثالث
ذلك مما يجب شرره المقشر عنها ويعيلها عن
ناجيتها بحكم العقل القطع قد بما ينتهي هذه
كلها الى الظلم ونطوي رايتها مضافا الى الادلة
القاطعة من الكتاب والسنن على هذا الكلام
بعروجها الشرعي المولوى لا رشادى مع عدم
مذهب عقاب على الحالفة مع فرضها ان ظهرت عذرا

يترتب من المفاسد امر اخر ولستنا بضد اذا
نمشي في هذه المقدمة فنقول قد اشتدوا
على وجوب العمل بالادلة الاربعة اما الكتاب
فقوله تعالى او فوا بالعفو فما ترتكب امر بالوفاء
بمقدار العقل و هو عدم مشكوك للفتاوى والuchijah
ونوهم عدم جواز الاستدلال بالأمثلة وجوه
الوفاء بالعفو واثبات لزومها الامام اخرج
جوازه كله بدل حديث من المصاديق
المعروف به ما هو فاسد عند الشافع ولا معنه
لابن الزجاج بالالتزام به لانه لا معنه الا لزاجم بالا
بالفاسد فاسد فانا نكشف العچجه من

هذا الابن ولو كانت ظاهرته مع عدمها
واضحاً ولما نافع من العجب بهذه الامر صلوات
لاباس يجا به لا زر امر معمول وفستان اذا افتقد
الكون في موقع خاص فان قوله لا معرفة
للفناسد الاما لا ترب عليه الا ثم يقصو
منه فمع الزامه بتربيه الا ثار لبس الا جحضا
فضلا للنهاية بله يدعها فلن عز حشنا من الفا
هو مجس فضلاً والذى والرتبة لتقدير الامر
ولومع عدم الفعلية وللتباير فعله هنا
لكن لا يخفى انه لا ينم عمود عدو وجوب المحمل
على الصورة وان الابنة لا تدل الا على شخص

العفو في المعاملات فضل عن غيرها
ودعوه عدم القول بالفضل في عادة الوهن والمنفخ
لابفالا يجرون المتسك بالعام في الشهاد
المصلوبة لاننا نقول ان ما نجز به ليس من
هذا الباب لأن المفروض صدقة العند على
مشكوك الحال لهم اذا احربوا كلام العلئام
شائنة في دينهم منهم لا يجرون المتسك
بالعام وابيات وجروا كلامهم لان هنا فرع على
كونهم علئاما ولهم في ضر الشك فيه وما
استدل به ابضا هوله تعالى لانا كلوا اموالكم
يدنككم بالباطل الا ان تكون بخواره عن بعض

بنفسي بن كل ماصدر عليه تبريره عن خار
 بجو أكل المال من سكابه ولو مع الشك في الصحة
 لبعض الحيثيات فيه مصلحة مما ينفع من
 الأخرين عن المدعى بكل هذه الأخص موردًا من الأمثلة
 الساقية ابنة لعيب هنا كما نعم غيرها على
 بالاموال من العثمودان ثم ما يخال فيها هذا ببيان
 على كون التجارة بمعنى اللفوى المعاهرة فهو
 البيع والشراء والألوكة معناها مطابق للأ
 تكون بالتبسيط إلى الإنه الساقية رغم من وجهه
 كما هو الحال على فدبر صرف قوله تعالى عن أرض
 عن الوصفة للتجارة كما لا يخفى أنها وارد

موعد حكم انحو فما يلتفت دهور الحال في الجنة
 والذرا خضر ونفي الغرب لا ينبعهم ما يحصل منها بمحرر
 الا سُمّ وبِضْعَا فوله نعلأ وفولو والثانية حسنة
قال شيخنا الانصاري طيب الله درسه الشيف
 في الرسائل فلما فوله نعلأ وفولو والثانية حسنة
 بناء على تقدير ما عزل الصكلا فـ من فوله نعلأ
 تفولوا الاخير حتى تعلموا ما هو ولعل مينا
 على اراده الظن والاعتقاد من المقولاته وعما
 الوحدة الخ لانسان في عمل نفسه ما هدف عباداته
 لغيره لا سرور على يقدر اراده الظن ولا
 من المقول انه حيث كان الا عنتها من الا مولته

من عزيم
 بمرءون به
 في

لهم مكن بنفسها قابلة للخطاب بمحاجتها وابيجا فاعنة
غير مقدور غلام يكربلا من حضرها الامر المتعلق به
الى توقيبها فارمه تهبه على حسن افعال الناس
حين الا عذتها بغير ولا لحم الصرف الامر المطا
كان بالاحياء من مقدمة فاتحة فاتحة غالبا
فهراس شهادتها نفسي طلاقه كره من جمجمة
الظاهر فهرس غالبا وتنبيه على اراده النهي عن
المقدمة المقدمة فيما كانت مقدمة في المحسنة
فيه مسلمة الا ان ما ذكره من الحمل الرصنا لا يغلينا
عن المسماة والجهود لا ولائكم فلنذكر كل فرض
العدل بمعناها الحقيقة على الله لو كان العدل ينفع

الظاهر كان في الناس يدل لالناس والامانة

يكون لقول بمعنا الحقيقة ونفسه يعلم بالكلغ

والغدو اللهم عالم أنه لا يكلمون في مقام من لا

والشهادات مطلقا إلا بالخير والصلاح

والامتناع عن غير المعلوم لا إذا اشتملوا بحقيقة

الامور فجوا التسليم بها لكن الاوضاع اترسل

فاته بدأ على بخراج معه التسليم في حق الغير

ونفع المهمة عنه لكنه غير معندي فيما يحيى

حيث أن هذه كبعض الآيات الا خلاصها لا

على الرؤوم الاصناف من غير المعلوم في حق الغير

فلما أوصي أنا أو نسائي الوجه وفديات

بِسْمِ اللّٰهِ الرَّحْمٰنِ الرَّحِيْمِ
رَبِّ الْعٰالَمِينَ

عَا

هذا من الواضحات ومثل هذه في الدلالات

على غير المقصود وعدم الدلاله عليه قوله تعالى

احذريوا كثرا من الظن ان بعض الظن اثم قال

شيخنا الانصاري قد نهى في المقام ما هذل لفظه

فان ظن السوء اثم ولا يمكن شئ من الظن ابدا

اشهود عز ضرورة تجدر التفہم لا يمكن القول بـ

ذلك ليس بالظن بالله والدین الله وكثرة رسالته

المصوومين عن الشیء وما تـاـ ستـةـ فـيـ هـامـةـ

الكافـ عنـ مـهـرـ الـ مؤـمنـ عـلـيـهـ لـ سـلـمـ ضـعـ المـهـكـ

على حـسنـهـ حـنـيـ يـاـ يـاـ يـاـ يـاـ يـاـ يـاـ يـاـ

ظـنـ يـاـ كـافـهـ خـرـجـتـ مـنـ حـنـيـ سـوـ وـأـنـ مـحـدـ

عـا

من

لما في الخبر سبلاً يفرب بـهـا زـيـرـهـا خـلـعـهـا
الـاحـسـنـهـا الـذـاـرـاـلـاـمـرـيـنـهـا يـقـنـعـهـا فـيـنـاـ
ذاـرـاـلـاـمـرـيـنـهـا تـقـنـعـهـا وـالـغـيـرـهـا يـأـوـيـهـا
شـيـخـتـاـذـهـا بـحـبـهـا عـزـهـهـهـا لـوـاـشـالـهـاـنـهـهـا لـاـيـدـهـا
لـاـعـدـهـجـوـنـتـهـهـا فـعـلـهـا مـسـلـمـعـنـالـفـيـرـوـحـلـهـا
الـحـسـنـهـهـا وـلـيـرـلـاـزـهـهـا فـوـيـنـيـتـهـا لـوـاـوـضـعـهـا
يـحـصـلـعـجـهـلـهـا بـالـفـسـانـلـاـلـذـمـالـاـثـارـنـعـمـ
فـيـكـونـلـاـزـمـالـاـزـرـكـرـذـلـمـعـاـمـلـهـهـا يـقـنـعـهـا
الـرـبـوـنـيـهـا وـغـيـرـهـا فـهـمـوـلـهـا لـهـلـيـرـيـصـدـ
بـهـا مـاـزـادـعـلـهـجـوـنـتـهـهـا فـعـلـهـا عـنـالـفـيـرـهـا
اـعـرـعـنـرـهـا تـقـنـعـهـا لـاـثـاـرـهـا فـهـذـاـمـاـفـهـمـاـ

عنـهـا
فـيـنـهـا
لـاـمـرـيـنـهـا
مـسـلـمـعـنـالـفـيـرـوـحـلـهـا
لـاـعـدـهـجـوـنـتـهـهـا

من عبادته والرسائل الكتبية الفتاوى

الاستاد الياس سعيد نافع كافي الفوائد

فاجع المها اهوا لولا فرطه البليان

مضناه الظوله في التبل ولا نظنن اتح لما

لما ذكره فد وعجا صلاحيش ان حصل فعل يعقو

مطلوب هو المرتب عليه ثاره من النكارة

والوضعيه كما اسبوه مضافا الى انه لم يقبل حد

بوجوب المهل على الاحسن مع دوافع الامر بغيره

پن الحسن وجمله على مجرم وجناه وصفة محاذ

وهو لهم ان العمل المفضيل فالبر ايه مجرم الارضا

بالمسبي لا ينادي لكن معهم ما ذكر لا يجل الله كبعض

لا خبار الاخر والآيات لشایعه الاماذکوف
 لا لوکاف و قوله ضع امر رهیان علی الحسنیه
 لکا زمیج علی شارذ السلام اذا در کلام فی
 و پنجه اخونی عین و این بمن و الشم فی قال
 و بجز الفوائد و مقام الاشکان علی ما ذکرنا
 من وجوب السلام ما هذل لفظه اضالله
 الصکلا فقضی الا حکم بزیدیاث القیصر علی
 الفعل يعنيواه الذي صنعا من صول للادار بعد
 المقطع بحسبه معنویا بالعنوان المذکور علی
 صدوره من المسلم بالفرض مجرم الكلمة الاستدال
 بمحبته ثبات و کلام الصیحه لوکان له اثرا

أَبْشِرْنَا فِي سَلَامٍ مُّحْمَدٌ بِهِ عَلَى الْمُتَّقِينَ
الَّذِي نُوَجِّهُ الْكَلَامَ إِلَيْهِ أَشْهَدُ وَقَرْبَيْنَهُ عَلَى
عَلِيقَةِ الْفَاضِلِ الْمُبَرَّزِ مَوْصِيَّهُ وَلَا يَنْخُفُ عَلَيْهِ
وَدَرْدَهُ ضُرُرَهُ أَنَّ الْكَلَامَ وَالسَّلَامَ شَهَادَتَنَّ
شَهَادَتَهُ وَجُودَهُ وَلَا مَعْنَى لِفَوْلِضُعُ الْمُهْبِكِ
عَلَى الْمُهَبِّنَهُ الْأَضْعَعُ كَلَامَهُ الْمَرْدُ دَبَّرَ بَيْنَ السَّلَامِ
وَالشَّتَمِ عَلَى السَّلَامِ وَهُنْ هَارِفَاهُرَ شَهَادَتَنَّ
الْمُغْفِلَهُ لَهُ قَالَ لَهُ الصَّادِقُ تَهْبِي مَحْمَدَ كَذَبَ
سَمِعْنَهُ وَبَصَرَ عَزَاجِيلَكَ فَانْشَهَلَ عَنْدَكَ
خَمْسُونَ مَسَاعِهِ أَنَّهُ قَالَ وَقَالَ لَهُ أَقْلَمَهُ فَصَلَّيَهُ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ
الْحُكْمُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ
إِنَّا نَعْلَمُ مَا تَعْمَلُونَ
وَمَا أَنْتُ بِرَبِّكَ بَعْدَ
إِنَّمَا يُنَزَّلُ إِلَيْكُمْ
بِالْحَقِّ وَلَا يَرَى
أَنَّكُمْ مُّنْذَرُونَ

معنى الصديق المخبرى والخبرى كلهما والشكى به
شكى المخبرى بالحاظ ان شكى بهم المخبرى مسلم
لرجحه المرجح ونفيه رد عليه انه هذا بنا في
ما سبقو منه او لكلامه في نوجيه هذه
الاخبار من ان المراد بالحمل على الحسن عند الفعل
ومعنى ذلك الصديق المخبرى مضافا الى ان
هذا الحمل كرع على ما فر من رجحه المرجح مع انه
مسلم للتفكك بين الصدق والشكى
احد الا عقائد الواقع كلهما لا الاول دون
الثانى وهو خلاف الظاهر و قد اجلبه
المحسنون من المعاصرين بما عملوا به بالربيع

ولعل الا شنب لذع العول بان المعلم على المطابق

لا عقل لها الفاعل وان كان بدفع سوا لظن المسمى

عنهم فحمله من الاخبار الا ان يحيى الفظ الصنف

الواضع في هذه الجهة الامانع من حمله على معناها

للحجبي واحمل الواقع في ته له وقلنا انه معتبر في

غاية الامر انه يرد عليه ان هذا كلام عاشر

وهو مدح نوع بالمنع فلهم دعوه وحيثما الفاسد

او جيد المروج فيه في المسامة يعني مسلمة

التفكك بين الصنف والكتيبة لا يحيى في فرضية

حيث ان تكثيرها ظاهر وادعى ملذم لسوة

الظاهر وهو متبع في عينه وظاهر انتاره

خلاف ظاهر في كلامه لا يوجب للشئر إلى العبرة

و فعل شخص الاستاذ مورد الرواية بما

إذا لم يحصل من قولهم القطع وهو فنام فهم إذا

كانوا مزاجهم الصديق المجرى لا منافاة بين تعميم

تصوّه القطع بصلة لهم بضمًا لا يتحقق مثل

شخص قولهما الرواية بما دل على قوله الشهادة

الشهادة التي لا يتحقق مثلها

ذلك هنّ معنى بعضها قبل و بعده لا مفهوم

له ثم الأكالا ليس بالغة والتأكد في فعله

من وجوب نظره والحقيقة الصريحة علاج

التعارض بينه وبين رقّ عنده أصلًا فان أمثال

محمد بن عبد الله
بن جعفر
بن أبي جعفر
بن جعفر

هذئي المأوا وان غير صناعته زانك بقول
 زيد صناديق فوله ولو كان على حالها لف
 صناف عادل ولو لا ذلك لما كان معه لكثير
 السمع البصرو غيرها من المحسوسات وهي من
 اقوال السعیدة وحمل ذلك على نكبة السمع
 والبصر فيما يفهم من ظواهر بعض الافتراض
 النسبي اذا وجد مجلس شریکاً فله بعض خلاف
 ظاهر فان الجمل على النحو ليس كذلك للبصر
 اصلا وهذا ايضا غير ما ذكرنا اجمالا لم ينجز
 شيء منها دلالة على المطلوب في قوله بذلك

هذا الطوسي على ما سبق من ترجيحه
 بحسب مذهب الطوسي

بكل أشفه بمحبته يعم كل فم أاجن في موسر النزاع

والدعوى مع عدم مساعدة لصلفه ولذاته الصغيرة

لكن الضرر اغلب الموارد من دون ناشر كذلك

اما العقول فممكن نقوشه بوجه الواقع

عليه الوجوه فالكافر لا يشفى العطاء على ما يحيى

عنها لا اصل فيما خلقه الله فراكة عباد من عرض

ارجوا هم الوعبر واصحنته بمعنى اهانة الكون

علم نجوماً غلبت عقله حقائقها فمن الهمام في المزايا

النفس وعلم في الصفات انها في هذه الايام من الصفة

الاعياباته بل يعم صحر الافعال ايضاً فضلاً فهو

صد و الطيبة محبولة لو خلصت و طبع ما عليه

لهم لك
بشكراً
في حين
يحيى

نَعْلُوُ الْفَضَّا بِمُهَمَّةِ الْأَوْلَادِ الْأَكْبَرِ بِالنَّسْبَةِ إِلَيْهِ

ما فعله صورة في زمن الحياه فلا منه من حبه كظر

الحاصل منا لثنا الصنفه ونحوه العمل على
مقدمة

هذا مضمار الى السلطان عذر جندها نقض عن

الشادع من جعل الحكم وبعض المفاسد كما

في نشريع صالوة الجماعة الثالث المخرج

الرابع الاستفهام في المتبوع والموارد

مِنْ لَدُنِ الْمُشَاهِدِ فَلَمْ يَعْلَمْ هُنَّا إِلَّا أَصْلَانِ وَكَهْرَبَ

من المؤود بجهة لم تكن على انتقام احمد بن العلاء

وَشُرُّمِنْ هَذِهِ الْمَوَارِدِ إِلَيْهِ مُسْتَحْلِزٌ نَظَارٌ

عن سعيد بن أبي
الجعفر

الامور لهذا الامر المعظم المهمش يرى في جميع الامور
بنفسه ويكف عن نفسه من تفويت لبل الا صدقاً فهو
قد اهل له الجواز بغير التقوير الاول في خبر من المقرن
فاته لا جنة في القتل الحاصل من الغلبة الا
اذا كان في اعلى درجة الفوهة بحسب عيده في فخر
القطع في عاد بما لهم وهذا الا بقى في جميع الموارد
المختلف فيها جرياً هذا الاصل قد قدر واما اذا
 دقته اذا نفع عدم كفاية ملجعله الشارع
تجبه لنا بالظنون الخاصة لدنفع المحدث واما
في امور المعاش فليجبيه لاصح الخاصة الجارية
باختلاف الموارد من اليد والسيوف والبندق

وأمثالها وأمثالها في المعاد فلنتحققوا لاجماعاً على ذلك

الموافق الكثيرة حيث لا يلزم من ذلك العلمنة إلا

بغيرها أعتقد ودعوى عدم القول بالفضل

بناؤه على معاشر بعضها بالرببة بعض وبعضها

وأمور المعاد معروفة قد ظهر المخوايب من سابق الظهور

أيضاً وفتنا بذلك بمحنة تعرض لها الأولى

ذلك لأن المخوايب بناءً على انتشار أجيال الصالحة

في العفو والأبعد العابكاً لذلكها طلاق الثانية

غيرها وقد تعم شيشنا الانصافى فمع أعلامه

البراءان والدى دينه أعد المظللة للإيقاع أثالاً من

المستند بهذه الأصل فوله ثم أفنوا بالغموض

العنوان
الفحوص المنسية
مع عدم لعلم
شحونا ركما
العقل حملة

وَمَا عَيْرَ مِنَ الْأَدَلَّ مِسْتَكْبَهَا فِي الْعُقُوْكِفِهَا
 فَعَلَى الْأَوَّلِ الْأَحْرَارِ مِنَ الْمُصْدِقَاتِ الْعَقْلَةِ
 هُوَ مُشْفَعٌ بِعَضِ الْمَعَايَانِ كَمَا إِذَا دُعِيَ أَحَدٌ
 الْمُتَعَافِدُ بِنَعْدِ الْبَلْوَعِ وَكَذَلِكَ تُبَرَّأُ الْمُهَلَّكُ
 أَوْ كُلِّهَا فَإِنَّ الْعَدَلَ يُؤْمِنُ بِالْإِيمَانِ وَالْفَوْلِ
 إِذَا دَرَمَتْ سُخْنَسْ كَانَ فَإِنَّا لَوْسَلَنَا صَدَرَ عَلَيْهِ
 الْجَارِي عَلَى السَّانِ الْمِنْهَرِ لِاسْتَلِ الْمُصْدِقَ عَلَيْهِ بِإِيمَانِ
 عَيْرِ وَالْأَبْعَدُ الْجَارِي عَلَى السَّانِ الْغَافِلُ وَالْمُثَاهِ
 أَبْطَأَ أَعْدَادُ وَهُوَ بِهِ الْمِطْلَانُ وَمَخْفُونُ بِعَصْرِ
 مُهَايَاتِ كَالْوَادِي عَدَمُ الْبَلْوَعِ لِاحِدَهَا أَوْ
 كُلِّهَا إِمَامَ مَعَ سَلِيمَ الْمِنْهَرِ لَا يَبْعَدُ مُصْدِقَ

اسم العقد فلا وصه لعدم جواز الأصل وعده

الثالث فرق بين الأصل وصوالي شائعة الأركان

لفرق في الأصلين وشمولهما إذا أشار الماء على بلوغ
إليهان هذه

أحد هما بخلاف ما يضمنا محدلا للنزاع فتح لا يدخل شرعا

من الاجمار والآيات في هذه الموردة ولو سلمنا

دلالها بالتبليغ غير ضرورة إنما ناظران إلى

افعال المخالفين من المؤمنين والمسلمين المفروض

الشائعة في الإسلام وإيمان الطرفين للشك في

الشك كافية لوعي سليم الطرفين التبرئها ألا يجوا

وأخلال النظام بعدها هذه الصفة أيضاً فالأشواط

يقال كييف يحيى نظام دينكم جوا الأصل

مع انته لا يتحقق التزاع على هذه الوجبة لأن غالباً
الشدة والتدفع لانا نفهم أن هذا الشد

لا يصل للليل فاته لا يدخل النظام لعدم جواز
هذا الأصل وكم من الموارد المختلفة فيها الجواب
وعدهم وما ذكرنا إنما هو بخلاف على تشليم أن لها

بوجوب من طرحها على الموارد الا خلافاً

على الشارع يجعل تبررها وغير هذه الموارد

انصباً كما يقال بظواهري المراج ابضاً وانما

محظى من هذه القبيل لعدم كفاية الأصلية

الموارد الخالصة كالبراءة وغيرها لدفع هذه الاختلا

لكن لا يخفى ان اثبات صحة العذر بالاستثناء إلى

طر و العقد بناء على المسكنا لا جمار والآباء
 لا ينم الآباء على الأصول المبتدأ لاز جمل فعل
 المسلم على الصورة الناطقة لا جمار والآباء
 تقديره موعد أحد الطرفين المعلم بما معنده
 جمجم الشرط دفع الطرف الآخر المشكوك فيه
 والتفكير بين الآثار في النعمة الصورة فيه
 ونحوه ذلك حواشر أثر المون الموجو عند
 المدعى عدم بلوغه حين السمع أعا هذا بناء
 على جمهور من المتعبدة لعلثا نكلم وكونه
 من ائياب ظاهر بناء على كون جميعه مشهور
 الصورة إلى الطرفين كما أن الآخر كذلك فالتسبيحة

الذليلين الآخرين من السهرة ولزوم الاختلال

فما سُجّنَ الانصاف فعدوا هنالى المقام ما

هذا الفظه والأقوى بالنظر إلى الأدلة السابقة

من السهرة ولزوم الاختلال النعيم ولذالوشك

المكاففات هذا الذي شرط في حال صغره فيه

على الصورة ولو قبل ان ذلك من حيث لا شک فيه

نبلاك الباقي البالغ وامته كا ذي في تحمله ام كان

واسداً جريبي مثل ذلك في مسئلة المداعي اشارة

وغيرها بمسئلة المداعي كما وسوا بقى كلها نه

ما لو ادعى الضامن صغير جيز الصيان وادعى

كبير المسؤوله وعمد بدعوى الفرق بين المعاينين

مات في سلسلة النذاري فول مدحى الصنير وكثير
 الصنام بعاصمه فول سلم اخر وهو الصنامر
 المدعى للصنغر فهو حرف عالمي المدعى
 الصنير وحله على الصندل المستلزم لكتاب متحفظ
 ضمانه معارض يضليل بخلاف ما نجز فيه فان جمل
 فعل الباقي بالباقي لا يزاحمه شيء على صلاة فلبيانا
 هذللمضنا فاما العمدة قوله عم اذا شكلت في
 شرود دخلت في شرء آخر فليس شكل يشترى لكن
 المشهور على اصحابها بالعيار امثال حصو والصلوة
 والطهارات الله خالفوا في ان المحو عليه هو صحة
 الواقيه والغافل عنه لا زبده حزوج صور من

الصوّالكبيرة مرتجى المزارع أحد رهاصونه دساو

اعتقاد الحامل الذي هو الواضع ونظره معه لا

يعتني بمحاراة حما العقل منه عن الواقع ومحبطة عنه

انفاقاً والأخر صوّنه التباين الكلبي متعينا

فلا يعيابصر اخهال الطابق الانقلاب وعن

الغفلة هناك فهو لا يتصحّص صوّوه اعميّة

اعتقاد الحامل من الفاعل واختصاصه عن مطلقا

لكم إذا اعتقدت الحامل صحة العقد بالعتبرة فالفا

الفاعل الأول فقط وهناك صوّاخري مختلف

باختلافها النظر والتبليجية أدلة المسئلة

منها إذا كان عالمًا بعمله وإن عتما الفاعل

اعم مطلقا او اعم من واجهه والشخص كمن لا يوجه
 الحال قيدا في الاعزىز النسادى التباين
 والعصو والخصوص المطلق بكل اشياءه ومن
 ومنها ما اذا كان عالما بجهله ما تدرك بالفهم
 معتقدا بغير حكم المثلية مع انه خلاف الواقع
 واما بسيطرة وقمع التردد بل مع انك ان الاختلط
 عليه بطربيته عذر مع سلبيه ودفع التردد بعلمه
 فقلبي عدم مدركته هو ايجي بساط كمال العيادة
 واعلم به كما في المعاملات وفي منها ما اذا
 جعلها له ذرر دين جميع هذه الصور او بعضها
 التحقق اقتضايا جميع الادلة المحمل على الصحة الظاهرة

فِي
مُعْدَالَاتِ
الْعُوْلَمِيَّةِ
فِيهَا الْحَلُّ
الصَّحِيفَةُ

الدَّلَالَةِ الْمُعْضِيَةِ بِعَضِ الْمَاتَامَةِ الْوَصْوَادِ الْحَفَاءِ
الْأَوَّلُ مِنْهَا إِذَا جَهَلَ حَالَ الْفَاعِلِ مَعَ تَكْلِيفِهِ
بِخَصْبَلِ الْعِلْمِ ظَاهِرٌ عَلَى نَفْعِهِ وَجَهَلَهُ مَعَ ابْتِلَاعِهِ
عَلَى نَفْدِهِ الْجَهَلُ كَوْنُ جُمْلَهُ بِسُبْطَ الْمَا لِوَحْيَهِ
ثَرَكَ جَهَلَهُ عَلَى نَفْدِهِ وَلَسْرِ الْأَحْرَكِ الْمَرْأَةِ مَعَ تَكْلِيفِهِ
ظَاهِرًا وَمَعَ دُمَّ الْخَلَافَةِ وَالْمُسْتَلَهَ فَإِنَّ الْمُخَالَفَهُ
وَالْمُخْطَى عَنِ الْوَاقِعِ مُشْتَلَهُ سُؤَالُهُ بِهِ وَعَدَهُ
إِذَا نَكْلِيفَهُ مِنْ خَصْبَلِ الْعِلْمِ الْمَهَى عَنْهُهُ طَالِبًا
وَالْأَيَّاتِ وَهَذِهِ الْأَخْلَالُ الْنَّظَامُ يَرِدُ إِلَيْهِ
الثَّالِثُ لِوَقْمِ الْإِسْلَامِ الْأَسْدِلَلَلَّاهُ بِهَا وَأَمَّا الْمَسْوَهُ الْمُحَقَّقُ

نَمِثْلَهُذَا وَهَذَا إِذَا عَلِمْ جَهْلُهُ الْبَيْسِطُ أَبِي

مَعَ الْرُّفِيلَ وَامْكَانُ الْأَهْبَاطِ مَعَ تَكْلِيفِهِ بِخَصْبِهِ

الْعِلْمُ بِالْوَاعِمِ لَكَهُذَا يَعْتَمِهَا إِذَا كَانَتِ الْمَسْأَلَةُ

خَلَاقِيَّةً أَمْ لَا يُبَظِّهِ الْوَجْهُ بِالْحَمْلِ عَلَى الْفَعْلِ وَإِذَا

مِنَ السَّابِقِ الْثَّانِي مَعَ الْوَضْوِيفَهَا إِذَا عَلِمَ

أَنَّهُ عَالِمٌ بِالْمَسْأَلَهِ كَانَ بِنِيَّ الْمُعْتَدِلِينَ عَوْرَخَصْبِهِ

مِنْ حِبَابِهِ مَطْلُونَ عَلَى الْمَدْجُهِيَّهِ الْوَجْهِ فِي عَدَمِ

دَلَالَهِ الْأَخْبَرِ وَالْأَبْنَاثِ اَنَّهُمَا لَا يَدْلِيُانَ الْأَعْدَلَ

لَخَيْرِ سُوَّالِظْنِ وَزُرْبِيَّثِ ثَمَارِهِ وَالْمَفْرُوضَاتِ هُنَّ

لِبُرْنَجِ عَلَمِ الْمَهْلِ عَلَى الْوَاضِعِ سُوَّظْنِ بِهِ لَانَ الْعِلْمُ

عَلَى مَوْدِي الْمَطْرُونِ الظَّاهِرَهُ وَاحْبَرَ لَبُرْنَجِ حَلَافِ

النكليف في شيء ولكن اختلاط النظام على مذهب

المسلم به حاصل بترك العمل على الصحيح الواضح

وأمثال المفاسد وأما السيرة فمحققة وأوضح

من ذلك ما إذا جعل العامل الفاعل لاحقاً لبيان

بين المعتقدين اللهم يعارض بالحالتين

الكل وأما أجزاء اصالة الصحة بالنسبة إلى نفي

الاعنة المرتب كلية صحة العمل واعفاء فلا بد

عليه شيء من الأدلة ضرورة أن لا يترتب في هذا العمل

ترتب فعل المسلم عن المدح لعدم المفهوم الشائع

بحسب النكليف في اعتقاد الخلاف ولعدم اختلاط

التضارع في عدم العمل بحسب الاعتقاد بما هو عقلاً

مع وطع التظرع الفعل المخالجي المتأشى عنده
 لا يرى إلا على حمل الفعل الصادر عن الموارح
 على الصحة نعم ربما يكون المرض بالحسن والفحش
 التي كليفة نفس لا يعنفها الصحيح والواسع فظاهر
 التظرع مما يترتب عليهما من الآيات والأخبار
 هذا التحوم لا يعنفه إلا أرضياؤه يحيى العمل على قدر
 الواقف فيه وهذا العذر يتحقق ما إذا لم يكن ممكناً
 ولعمد ما يخالف الواقع كلاماً يخرج عن الحقيقة
 أنا علم جهلة البسيطة والمركب مع العلم بعدم
 التباين بالكل أو بالجهل به مع عدم التكليف
 الجهل كما في المعاملات فقد عدم شهود والاجتناب

دُنْيَا بِالوضوح وشَمْوَلُ الْأَطْهَارِ وَالْخَلَالِ
 التَّنَاهُ فِي غَارَهُ الْمَنَعَ وَالْغَيْرِ مِنْ الْمَعَاذِ
 عِلْمُ جَهَنَّمِ الْبَيْطَاطَةِ وَجَوَ الْأَخْلَاقِ نَمَلَكُهُ
 عَدَمُ امْكَانِ الْأَحْبَاطِ أَوْ عَدَمِ عَلْمِهِ يَهُ كُلُّ كُفَّهِ
 بِالْأَخْدَنِ الْوَاضِعِ أَوْ الظَّرِيفِ الظَّاهِرَةِ وَعَصْبَاهَا
 بِتَرْكِهِمَا مَعًا كَمَا فِي الْعِيَادَاتِ سَعْيَهُ دَرْضَاهُمَا
 صَدَرَ وَرَضَلَ الْفَزِيلَعْنَهُ مَعَ ذَلِكَ وَأَخْلَلَ
 الْمَصَادَرَةَ الْأَقْنَافِيَّةَ وَالْأَوْلَى تَقْلِيَّلَ سَقْصَنَهَا
 وَجَدَهُمْ عَنْدَارَاتٍ شَبَهُنَا الْأَنْصَابِيَّةِ فَدَسَّهُهُ
 الشَّرْفِيَّعَبَّاتَ الْمَعَنَّدَ وَلَعْقَبَهُنَا بَنْصَحَ امْرَأَهَا
 أَجْلَنَا هَسَابَقَاعَوْبَنِيَّا مَا يَكُونُ زَبُّ شَكَلِ

على بودن صعنه وغزه مثا بين بالفقام فـ
 دـه في بـسـها الفـاعـلـهـاـهـذـاـلـفـطـهـاـلـأـدـلـانـ
 المـحـوـعـلـيـهـ فـعـلـ الـمـسـلـمـ هـلـ الصـحـهـ باـعـقـاـلـهـاـ
 اوـالـصـحـهـ اوـالـافـعـهـ فـلـوـعـلـ اوـمـعـقـدـالـفـاعـلـ
 اـعـقـادـاـبـعـدـ فـيـهـ صـحـهـ اـبـيـعـ اوـالـكـائـعـ
 بـالـفـارـدـ مـوـقـيـتـهـ فـيـهـ صـدـعـهـ عـنـهـمـعـ اـعـقـادـ الشـاءـ
 اـعـتـارـاـرـ الـعـرـتـيـهـ فـهـلـ عـلـىـ كـوـنـهـمـوـاـ دـعـاـبـالـعـزـ
 حـيـهـ اـذـ اـدـعـيـ عـلـيـهـهـ اوـفـعـهـ بـالـعـرـتـيـهـ فـهـلـ مـحـكـمـ
 لـلـاـكـمـلـمـعـقـدـ بـعـدـ بـعـدـ الشـاءـ فـيـهـ بـالـعـرـتـيـهـ
 اـمـ لـاـ دـجـهـاـ بـلـ فـوـلـانـ طـاـمـلـ مـشـهـوـوـ الحـلـ عـلـىـ الصـحـهـ
 لـاـ انـ قـالـ وـيـظـهـرـ مـنـ عـضـ الـمـنـاـخـيـنـ خـلـاـ فـرـقـاـ

لِكَلْمَانَ
فِي نَعْلَبَنَ
رِزْكَنَ
شَهْرَنَ

بِالْمَذَارِكَ وَشَجَرَةِ الْمُحْفَوْدَ وَوَاخْلَفَنَ
فَادْعَى حَدَّهَا وَفُوْعَ الْعَقْدَنَ حَالَ الْأَحْرَامَ وَانْكَرَ
الْأَخْرَقَ لِغَوْلِهِ وَلِمَنْ يَتَعَدَّ الْأَحْلَالَ نِجْمَلَ الْجَانِبَ
الصَّحَّهَ فَالْأَنَجَلَ عَلَى الصَّحَّهِ أَنْتَ بَمْ أَذْكَرَ
الْمَذَعِي لِوْفُوعِ الْفَعْلِ فِي حَالِ الْأَحْرَامِ عَالِمًا
بِهِ سَادِلَكَ الْمَتَامَعَ اعْرَافَهِ بِالْمَجَلِ فَلَادِرَجَهِ الْحَمَّ
اَشْهَى فَالْأَوْحَدِيَّةِ الْمَرْسَلَةِ سَلَمَهُ اللَّهُ
هُذَا الْمَعْنَامُ حَاصلَهُ أَنَّهُ لَا إِشْكَانَ بِهِ
الْمُتَبَرِّهِ وَلَا خَلَالَ لِالْتَّقْلَامِ الْمُحْلِ عَلَى الصَّحَّهِ وَلَا
وَمَا الْإِشْكَانُ بِالْإِسْتِرَاطِ بِعِلْمِ الْعَنَاعِلِ
هَاؤَ عَدْدُ الْمَحْبُونِ عَدْدُ الْفَلَاهَنِ صَاحِبِ

المدارك خالفة في ذلك لا في المؤول عليه العزم

واوضته أو الفاعلية شهود الظاهر جعل سمه

الله معنده موله ملة خلافة قوله ظاهر بعض المشتوى

خلافة بفروعه موله مدة نصيحة ما نقلناها عنه

هل الصورة يعنينا الفاعل والصورة الواضحة

الصورة الفاعلية أقوى ما يتبين أن يقال

إن لثامنها من وسواسين أحد هما تبرع على الآخرين

ومن ولد عنه الأقل به مدلول الأدلة

هو المحمول على الصورة الواضحة والفعالية

جواميس الأدلة مختلفة فان كانا ياظرون الى

الغلوبي وظاهر حال المسلم والآيات والآيات

نَفْعَلَ أَنْ هُدَا لِبَاهَا وَجْهَ الْحَلَ عَلَى الصَّمْحِ

عَنْ دَلَافِاعِلِ وَارْكَانَكَا مِنْ تَسْكِينِ الْسَّيْرِ وَلِزُومِ

الْخَلَالِ فَنَفْوَلَا هَنَا بِلَارِ عَلَى وَجْهِ الْحَلِ عَلَى

الْمَتَهَ الْوَاقِعَةَ ۝ ثَلَاثَةَ أَنْهَلَتِنَاعِلَى تَسْكِينِ

بِالْسَّيْرِ وَلِزُومِ الْخَلَالِ شَرْطِ عَلَمِ الْفَاعِلِ

بِصَحِيفِ الْفَعْلِ وَفَاسِئِ امْ لَأَوْجَاهِهِ فَلَا سَنْفِيدِهِ

سَيْقَنِ كُلَّنَا السَّابِقَهُ وَظَاهِرُ عَبَادَهُ الْمَذَكُورِ

كَمَا بَيْتَهُ الْوَهْدِيَا لِمَنْفَدِهِ وَكَرَهُ هُوَ مَجِدِ دُعَهِ

الْحَلِ عَلَى الْمَتَهَ الْوَاقِعَهِ مَعَ جَهَلِهِ بِهَا

وَهَذَا غَيرُ فِرْجِ الْمَهْلِ عَلَى الصَّمْحِ الْفَاعِلِهِ لَكِنْ مِنْهُ

الْإِشْكَالِ عَلَى شَهْنَاهِهِ كُلَّا مُشَدِّدِ الْحَلَادِنِ وَفُولِهِ

سا بِهَا بِعْنَهُ الصَّحَّةُ لَا فَاعْلَمْتَ مَكَانَهُ مَفْلَوْدٌ
 الظَّاهِرُ فِي الْمُفْصُومِ مِنْ عَدَمِ الْجَلْعِ عَلَى الصَّحَّةِ
 الْوَاضِبُ وَهُوَ عَمَّ مِنْ وِجْهِ الْحَمْلِ عَلَى الصَّحَّةِ الْفَاعِلِ
 فَإِذْ قُلْنَا لِأَفْرَقَيْنَا الْفُولْ بِوِجْهِ الْحَمْلِ عَلَى
 الصَّحَّةِ الْفَاعِلِ شَرِيكَ الْجَهَنَّمِ الْوَاضِبَةِ
 وَالْفُولْ بِوِجْهِ الْحَمْلِ عَلَى الْوَاضِبَةِ وَاسْتِرَاطَ
 هَذَا الْوَجْهُ بِعِلْمِ الْفَاعِلِ بِالصَّحَّةِ عَاهِدَهُ شَرِيكَانِ
 يَدِ عَكْمَ وَبِعِزْمَ الْحَمْلِ حَلَّتِ الصَّحَّةُ لِوَاضِبَةِ وَلَمْ
 عَدَمَ الْفَرَنْ زِنْ وَجْهَهُ لِإِثْبَاتِهِ مَطْلُوفًا وَالثَّانِ
 أَمَّا هُوَ فِي كُلِّ ذَهَبٍ فَهُوَ مَنْوَعٌ ضَرِرُونَهُ أَنْ لَيَبْرُزَ
 وَأَنْخَلَالُ النَّظَامِ لِبَسَابِصِينَ وَجُنُونُ الْجَلْعِ

على الصحيح الفاعل مع الجمل الواجب ولا ملزمه
بين عدم وجوب المهم على الصحيح الواجب ووجوب
الجمل على الصحيح الفاعل لغفلة القاضي بذاته
كما لا يخفى قال فيه بعد ما سبق من عدائه
بفضيل ما هذه كلامه والمسئلة حالتها
من اطلاق الاصحاء ومن عدم ساعده ادكتام
فان العدل لا يجتمع قل قوم الا خلافاً والاجماع
الفقاوئي مع ما اعرفت مشكل والعنصر موعد علم
باعتقاد الفاعل للصحيح بحسب مشكل والاخرين
يندفع بالجمل على الصحة في غير المورد المذكور
اشهق ثم فضل هذا الاجمال وصورة صور وراقة

خضرنا لأشكالٍ تلتحمُوا الأولى مالذِي كان
 بينَ المُعْتَدِلَيْنِ عموماً مطلقاً كَانَ كَانَ اغْنَمَا الْفَقَادَ
 صَحَّةُ الْعَقْدِ بِالْمَرْدِيِّ الْفَارِسِيِّ وَفِي الْحَامِلِيَّةِ
 فَكَذَّبَ سَرَّهُ مِنْ نِعْمَ الْأَصْحَانِيِّ فَنَاؤُهُمْ وَفِي بَعْضِ
 مَعَافِدِ الْجَمَاعَاتِ عَلَى قَدْرِهِمْ فَوْلَدَتِي الصَّحَّةُ
 وَمِنْ أَخْصَاصِ الْأَدَلَّةِ بِغَيْرِ هَذِهِ الصُّورَةِ اشْهَدُ
 وَأَشْكَالُ الْوَحْيِ الْمُقْتَدِمُ عَلَيْهِ يَا نَلَادِيَّ
 لِلتَّامِلَةِ الْمُهَلِّ بِعِدَّةِ الْأَعْنَافِ بِتَعْبِيمِ الْفَنَادِيَّ
 مَدْفُوعٌ عَنْهُ بِإِنْ مَرَّ مِنْ الْعَوْمَدِ بِقُرْبَيْهِ
 فَوْلَهُ مَرَاطِلَاتِ الْأَصْحَابِ مَضَافاً إِلَى أَنْ أَخْصِنَ
 السَّيِّرَةَ لِوَسْطِنَاهُ بِغَيْرِ مُثْلِهِ هَذِهِ الصُّورَةِ يَصْبُرُ

بِهِمْ كُلُّ هُوَ مُعَذَّبٌ

يَنْفَسُهُ فَرْمَبَهُ عَلَى إِرَادَتِهِمُ الْخَاصِرُ مِنَ الْعَامِ افْضَلًا
 لِلْمُطَابِقَةِ بَيْنَ الْفُولَ وَالْفَعْلِ يَغْبُرُ دَلَائِلُهُ فَدَاهُ
 أَنْ مَعَ امْكَانِ الْفُولِ بَاذِ الشَّارِعِ فَدَانَ قَدْرَ
 امْضَى هَذَا الْأَزَاءِ الْمُخْتَلِفُ فِيهَا الْغَيْرُ الْمُعْنَفُ بِهَا
 أَيْضًا الْعَلَى مِنْهُ الْحَلَ على الصَّيْدِيَّةِ هَذَا الْمُجَادِيَّ
 هَذَا الْاعْنَادُ مِنْهُمْ فَهُوَ أَعْمَمُ مِنَ الْمُتَعَلِّمِ
 الْأَنْ يُقَالُ لِتَبَيَّنِ الْمُجَعِّبِينَ مِنْ نَعْلَمُ أَنَّهُ لَا يُرِضُهُ
 بِهُنَا الْانْفَادُ مِنَ الشَّارِعِ وَمَعَ ذَلِكَ يَقُولُ
 بِالْحَلِّ عَلَى الصَّيْدِيَّ لَكِ لَا يَنْهَا إِنْ عَلِمْنَا بِمَمْجَرِهِ
 فَهَذَا بِبَعْضِهِ الْحَلِّ عَلَى الصَّيْدِيَّ لِأَجْلِ مَا ذَكَرَ كَافِهُ
 وَعَدَمْ جُوازِهِ الْأَجْمَعُ عَلَى اللَّهِ أَعْلَمُ فِي هَذِهِ

الموازنة القاعدة العلمية بعد سليم الاجتماع

العمل على العمل بالصحة منافية والظاهر مخالفة

مع قطع النظر عن الاهانة المطلقة فضلاً للحكمة

والامور الاصنافية الغير مخالفة بوجو شخص

واحدكملاه المناسخ والموازنة والبيوع والاجمال

وغيرها وأيضاً برد عليهما ان اخلاق

النظام لفيم الاستدلال به في القاعدة يكون

المناط في الاعنة الاختلال الحاصل بتوكيل

بالقاعدتين رأساً وبسباق وكم مع عدد زمرة

الاختلال من ترك العمل بهذه بعض الاصناف

ادرس بالصنف ولو مع عدد وكلها لازم لا المرض

وَالَا الصِّرْفُ دُهْنٌ فَاضْبَرْتُهُ عَلَيْكُمْ لِزُومِ الْخَلَالِ الْعَظِيمِ

مِنْ ذُرَّةِ الْعِكْرِ بِعِصْمِ الْأَفْرَادِ الْجَادِيِّ مِسْلَمًا فِيهِ

هَذِهِ الْفَاعِدَةُ وَفَوْلَهُنَّكُمْ وَالْأَخْتَالُ بِنَدْفَعِهِ

بِهِمْلِ عَلَى الصَّحَّهِ فِي غَيْرِ الْمُوْدَدِ الْمُذَكُورِ لَهُوَا فَوْقُ الْأَ

الثَّالِثُ الْثَّانِيَةُ إِذَا عَلِمَ جَهْلُهُ بِالْمُسْأَلَةِ

خَصْبًا مَعَ تَكْلِيفِهِ بِالْإِجْنَابِ كَمَا فِي افْدَامِ الْجَاهِلِ

بِعِلَمِ جَوَازِ بَعْثَاحِ الْمُشَبِّهِيْنَ بِالْجَنْوِ وَفَدِيْقَ

ثَنَاءً مَعَ عَدَمِ بِعَامِغَيْهِ بِجَهْلِهِ التَّكْلِيفُ فِيهِ

بِجَهْلِهِ الصَّحَّهُ بِدَلَالِهِ السَّبِيرَهُ وَالْخَلَالُ النَّظَامُ

لَوْنَتُمْ لَأَلَّا تَهْمَأْمِيْدُ لِلْخَفِيْهِ وَلَدَائِنَخِمْ

صَعَامِلَاتُ الْأَهْلِ الْوَسَنَافُ وَالْجَيْرُ الْمَعَ اِنْعَمَ اِنْعَمَ

جهلهم كثراً مما يعتذر في صحة المعاملات من مع

المجامعة حتى لكن الانصاع على العمل على الصحيح

ضرور ذه اما اذا علمنا جعل المصل على المبت لا يجيء

وشرائطها لا يجيء كنفي بصلوة بمجرد اخذها اذا

المصادفة الاتفاقية الثالثة زمانا اذا جعل

وفلا حرمتنا ان لا اشكاله بعض صور الجهل ولا

بعض العمل على الصحيح الحامليه بدل الله الجميع الا

وفي بعض دليل الله بعض مان يجيء مان

يتوهم منها الوادع احمد الرزق جن و نوع العقد في

حال الاملا والآخر وفي حال الاحرام ان الاصل

مع وقطع التقرعن وحق العمل فعمل المسلم على الصحيح

مع المدعى للصحيحة لأن الأصل عدم المنسد

هو ماسد حيث إنَّه يرجع للحادث بالأصل وفُل

أشروا إلى ذلك بعض المقدمة في قوله

إضاًكما إذا الأصل عدم وفوعة وحال الاتي

كذا الأصل عدم وفوعة وحال التحل ولا يرجع

ولبرهننا من باب الغرابة والتفصيصة والتدفع

في الوجه والقدر والمستلزم والمشكوك منه و

نقول أي نماز على صدر العقد مع عدم علم

ذمانت الاحرام حتى يستحبه واعي وفتنهم

عدم المنسد للعمل حتى يشبه لهم يمكن التمسك

باصالة ما خل الحادث فيما اذا شفاعة عدم

ونوع العَقْد كمِن الاحْرَام ورُتْبَيْنِ ونُوعُه
 بحاله او بعد فان الاصْل لا يجري بالذاتيه لحال
 الاحرام معلوم منه لكن برد عليه بضئنه اصل
 مثبت للعدم فربما لا يُثْرَى على عدم ونوع العَقْد يُثْرَى
 حال الاحرام الذي هو مدلول انتصافاً عَدَافَه
 العَقْد هو المعنى بقولنا اصل الله باخر الحادث
 على سبيل المساعده فالآليه من ادله على
 النّاس باخر المعنيد في المقام اللهم الا ان ينساك
 بخفايه الواسطه ولبيانه فنلم الخفاء وعدمه
 فان علم فهو والآليه له كما هو الحال في كلها
 شائمه خفته الواسطه وعدمه لكن لا يخفى الخفته

فِي
رَبْرَبَةِ
بَحْرَهُ
وَلِلْمُؤْمِنِ

وَأَمْثَالُ الْمَقَامِ وَلِبَضَّاً مَا يُوَهِّمُ الْمُتَكَبِّرِ

بِهِ فِي إِثْبَاتِ الصِّحَّةِ نَعْدُهُ الْمُفْتَضِيِّ الْمَانِعُ

بِهَا عِنْدَ الْعُفَلَاءِ بَأْنَ بِعَالٍ أَنْ تَعْدُهُ حَازِهُمْ

الْمُفْتَضِيُّ لِيَشِئُ لَا يَعْتَوِزُ بِالثَّانِي الْمَانِعُ وَيَعْلُوُنَ

عَلَى وِجْهِ الْمُفْتَضِيِّ وَذُرْبَ الْأَنَارِ وَيَحْكُمُونَ بِهِ

وَهُنْ هُنَّ هُنَّ هُنَّ الْمَانِعُ بِاطْلَافِهَا غَيْرُهُ

عَنِ الْأَخْنَالِ الْمَانِعُ حَرَبِ صَفَافَةِ الْمُسْلِمِ مِنْ

شُوَّبَاهُمْ عَلَى وِجْهِ الْمُفْتَضِيِّ مَا إِذَا كَانَ احْصَمَا

الْمَانِعُ وَغَارِبُ الْفَتْعَفُ وَالْمَهَانَةُ الْمَلْحُوُ بِالْعَدَ

وَكَيْفَ يَدْعُ عَلَيْهِمْ مُفْتَضِيِّ صَوْرَ الْمُفْتَضِيِّ مَعَ

قُوَّةِ احْمَالِهِمُ الْمَانِعُ وَإِذِ هُنْ هُنَّ كَانُوا هُنَّ

خلاف لما وجدنا من بين لهم ولذا نحتاج إلى
 الاستدلال بأخبار الاستصحابي فيما إذا كان هناك
 حالة سابقة ولو لا ما ذكرناه لما نحتاج إليها
 بما إذا أحرز المقصري في شأنه المأنيع عبداً وهو
 خلاف الخقبي عند الثالث نذهب به هنا
 في بعض مقدمة المسئل من خقبيه معنى الصفة
 والفساد في ذلك هشاد يقول إن لكل موجود
 مجسدة لاصفات وخصائصه الفضلا على
 عايه من العبريات وهو تلقيهم النكوصيات ولكن كل بفتح
 والأعيان الخارجية والأفعال الصنارة وغير
 ذلك وال الصحيح من كل شيء مما يترتب عليه هذه

مقدمة المسئل
 في بعض مقدمة المسئل
 في بعض مقدمة المسئل
 في بعض مقدمة المسئل

الغارب المغتَب بهَا هذَا أَشْئُرَتْ بِعَلَيْهِ ثَانِ دَاخِ
 غَيْرَ هَذِهِ أَمْ لَا وَهْذَا أَمْ يَحْتَلُنَّ بِالْخَلَافِ الْجَنَاحِ
 وَالْأَنْوَاعِ وَالْأَصْنَادِ الْأَشْخَاصِ وَالْأَزْمَانِ قَلَّا
 يَجِدُ بِعِنْوَانِ فَلَامْبُونَ بِمِنْبَرِنَ وَأَمْنَانِ مَكْوَنِ الْأَصْنَادِ
 بِعَضِ الْأَسْبَابِ بِعَضِ الْأَفْصَامِ الْمُخْوَذَةِ فِي الْأَصْلِ مَثَلًا
 غَيْرَ مُخْلَفٍ عَنْهَا بِسَبَبِ الْأَذْنَافِ وَرَبَّنَ يَكُوْنُ هَذَا
 مِنْ لَوَازِمِ مُرْتَبَةِ خَاصَّةٍ مِنْ مَا يَهْمَأْنَ الْحَلَافَ
 لِبَسِّ مِنْ الْأَذْارِ الْمُوْخَوذَةِ وَمَا هَيْئَةِ الْأَقْمَانِ
 يَجِدُهُ وَظْلَى عَنْهَا الْكَانِ فَاسْدَارِ كَذَا الْمُوْضَدَةِ وَ
 رَبَّنَ يَكُونُ الصَّيْرَ وَالْفَسَارِ بِمَجْبَاهِ الْأَفْلَافِ الْأَغْرِيَ
 الْكَلْمَنِ وَالْلَّبَنِ وَمَعَالِجَهِ بِعِنْرِ الْأَمْرَاضِ وَلِكُلِّ شَيْءٍ

من نبيه من الكمال بغير حدا نه لها كي يتصف
 بالصحة فان الكمال الجمالي غير معتبر في النبأ
 والانسان في الحيوان وربما يختلط الامر في
 المدار الماخوذ والشه فنظر فيما اشار الله تعالى
 عن نبيه من الصالحة لما الباقي بما ينفع عليه
 لشيء ودينه ولا يذكر ما يحفظ على هذا الامر
 ومراده الموجود اذا نه عنه هذا ففوق ذلك
 قد انتبه بعض الاعاظم بعض ما ينكش عنه
 اختلاط هذا الامر بعلمه والخذ غير المعتبر في الكمال
 وحيثه بعض الاستثناء منه فنذكر ذلك باذ كره ثم
 السهل على ما في حاشية الفاصل المعاصر

موسى بن شحون المحقق اذا الخلاف في الفرض
 هل كان قبل التفرق لا ينكرون الاصل او ينكرون
 فالقول قول من ينكرون الصحة قال انه اتفاقاً
 متى الصحيح مع انها معاصرة باصله عذر لفيف
 قبل التفرق لا تهدم الاصله معاصرة باصله
 عدم التفرق قبل الفيض لم يتحقق عليه فنوعه
 ينساط الاصل او يحكم بما نظر العهد
 في الحقيقة لازم ينكرها باصل الصحيح واما
 الرابع بيطرق المعنون الاصل عذر ومهذبه
 ما لا يختلف فيه باصله من المثلث فان القول عذر
 منكر الفيض وان يفرقوا واستلزم بطلان

العقل لا يدرك الغيب فما قاله الذي هو المتن
 الناشر عند المسلمين فلنراه من آثاره على
 صحة العقليات والآئن وإنما الخلاف في طرق
 المفسدة وحيث كان الأصل عدم الضرر كالمفترض
 للفتوا فما دعوه المقرب في مثل الغيب فلا ينافي
 فتاوى العقل في حيثياته مرتبة على ما هو الأصل
 مع خنق الصحة سأبساها لغير هذا من باب الآراء
 وذوع العقد بجمعها أو فسائله مثله ما لو
 اختلفت في بعض مدعوضه الصريحة في المقرب
 أشهروه رد عليه ولا أنه ظهر منها بيننا في الصحة
 بما يعبر فيه الغيب صحتها هلية فنعنيه الناشر

شرح العقليات
 في المقرب
 على المفسد

ونوبت الامر من وفقه عليه وبدونه لا يُؤثر
 شيئاً ابداً بل لا افتقاء فيه ابداً فما في العقد
 لا يكفي بعزلة جزء المركب والمركب من دون
 اجماع جميع اجزاء الامر فيه فعليه اثباته
 على مجموع الاجراء ولا افتقاء به ولا مناقاه بين
 الصحة بالمعنى الموجيز في العقد الحالى عن القبول
 وعدم تعقيبه بالشخص وعدم نوبته لا يرتكب عليه العمل
 وثانياً استلمنا بذلك الا ان ما ذكره من عاشر
 اصلاته عدم المفرق قبل القبض مع اصالة عدم
 القبض قبل المضارع تكافئهما ووجوهها كالتالى
 والرجوع الى اصوله الصورة ونوى العقد

غير محله حيث ان الفرض المرتقب عليه انما
 الشرعية ليس من اثار الشرعية المرتبطة
 علماً تقرىء المجتمع ثابت بالاصل اى
 شخصياً ونعاذه صرفاً على اصول المثبتة بخلاف
 قبل التقرىء لأنهم الآباء على الاصول المثبتة بخلاف
 اصله عدم الفرض قبل التقرىء فان خروج
 العقل عن الناشر عبطلانه وأسامة بن شرفاً
 على نفي عدم الفرض في المجلس فطرد لمعاد
 نفس اصله الصحيح وثالثاً الظاهر عن المخلاف
 في مقدار بقائه المجلس واما التزاع في الفرض فما يزيد
 ومع ذلك لا يجرئ الاصل بالتسبيب الى بقائه

الاجتماع والمجلس ورابعاً وحده حكمه بالبطلان
 اذا اختلفوا في اصل القبض وعمل فان اصالة
 الصحة يتحقق الذي اخذها به ناطقة بحكم القبض
 وفاصله للكضم الا ان يقال ان الشارع يقتضي
 ويعذرها انما يش عن باهنة الشانة الفقير و
 على مرءه وصبيته عنه وفلقر في محله ان
 الاصالحة الشجاعية على الاصل بمحنة الميت لكنه
 لم يشرء ما ان جعل الشارع هذا الاصل خالية
 على اجماع اذ الغائب قبل الاغلب بثواب التك
 و العصر عن اصحابه فيها الا صومع فطبع
 التردد عنه بذلك على محكمه على غيره وسلطانه

علَيْهِ ولُوَمَ عَلَيْهِ شُوْمَعْنَى الْفَيْرُ وَشَبِيهِ عَنْ جَهْنَمِهِ

وَلَعْنَا شَكَلْ بَعْضَ مَا يَقْبِلُ الْمَفَامُ فِي بَعْضِ لَبَيْسِهِ

الْأَتْيَهُ عَنْدَنَا كَمْ لَا حَظَنَّهُمْ كُمْ سَا وَصَنْمَعَ

غَيْرَ مُفْرَصِهِنَا الْأَبْيَنَ الْعَانِقُ بَعْدَ شَبِيلِهِ الْفَيْرِ

بَعْنَانَ الْمَهْبَهُهُ وَالْمَهْبَهُهُ وَالْخَلَافَهُهُ وَزَمَانَهُ

اَنْ بَعْدَ اَنْ صَالَهُ الْصِحَّهُهُ نَصَرَ الْفَيْرِ نَفْضَهُ

بَصَحَّهُهُ الْبَيْعُ مَرْدُونَ بَئْنَهُهُ دَلَلَ اَسْلَادَهُهُ قَدَ

لَعْنَنَا الْعَنْوَانُ فِي الْبَيْضِ لَمْ تَرِدْ وَهَنْجَرَ دَلَاعَهُهُ

مَعَ عَلَمِ الْمَلَأِ الْأَحْظَهُهُ لَأَبْرَرَهُهُ عَلَيْهِ شَيْهُهُ وَلَهِهِ

الْبَيْعُ شَرِيفُهُهُ طَارِيَهُهُ وَاهْبَهُهُ مَرْدَلَهُهُ دَلَلَهُهُ عَمَوَهُهُ

فَدَهُهُ عَلَيْهِ اَسْتَشَكَلَهُهُ بَعْضَ الشَّارِحَهُنَّ نَاهِيَهُهُ

الْمَهْبَهُهُ
بَعْدَهُهُ
نَصَرَهُهُ
وَبَعْدَهُهُ
بَعْضَهُهُ

على
الشدة

في العذاب

ما حكم الفاضل المقدم بضياعه اذ قبح
الاجنبى امرأه فعالي التبرج ذفتح العاقد من غير
ادراك فعالي الشلل اذ نسبت فالقول قوله طام مع بعينها
على القولين الا هانىء على الضئيم وراد بالمولين عليه
الظاهر القولين في ما يقضى به من ابتدا البطلان
وطالبته مللا جازه ولا اشكال في فضيل تغذى
قول الرزقية على الادلة انة الرزق منكر للصحة
بكل معنى بخلاف الرزق بوانها الاشكال على ذلك
من وجهين اقل اثباتها في هذا العقد
النافذة كافية كل عقد فضلي وفاته بقوله طاما
مع بعينها وجعلها امة بعينها والوجه منكر الوجه

يتعل على الفساد حتى وجب تقديم فوطها وجعلها
 منكرة لظايفن قولهما الأصل الثاني إن مع
 فرض كون هذا العقد ضرورة ورضى الزوج
 به والزوج ولو لأن كذلك لا يوجه في المتأمل به
 الحكم بالعفة ولا يلائمه إلا أنرجع فوطها باصالة
 الصحة لأنها صحيحاً فالشهيد الثاني وهو
 على ما حكم الفاسد المنقدم ابضاً في مقادير
 الأشكال أنه يمكن أن تظهر فائدة على تقديم
 أن يكون ذلك بين منها بعد العقد بالأفضل مما
 يدل على كراهة البتار وعده ذلك اختلف فيه إلا
 وعده من اجازتها لأن لا يترتب أثر العقد

في
 المثلثة
 في
 موضع
 مراجعته

بعد كلامها له قبل ذلك فيرجع الأمر إلى دعوى
 الصحة البطلان على القولين انتهى ولا ينفع بما
 لكن الظاهر أن مراده فرض الكلام فيما إذا انكرت و
 الصحة الناهمية بحسب العقل بعد عوائض
 اظهرا رأياً بالكره وعلم رضاها بالعقد فتكون عوا
 اذ هنا جاز العقد الفضي ومحصله وجاء
 أنها إذا أثار الفعل عن المدعى عليه لخلق
 إدانته للعامده معناه نوع العقد عن نفسه وكل ميلها
 وأنه لا دخل له بالقضاء لأن ما في الفضي وغير عنه
 بالإجارة وما في الوكالة بالاذن ولو كان عينا
 المعمول دون قوله على المؤهل إن كان فهو

إن المفترض أن الزوج متع لنساد العقد لأنها مدن
 الأذن والزوجة للمربي ولبر الكلم بغيرها الصفة
 الشاهقة بل الكلمة الصفة القائلة المترتبة
 إلا أن ذلك مع قولهما وغيره بفظ الأذن دو
 الأجازة لا يعنان بمصر الكلمة دعوهما كذا
 وترتب على الفهم علبة لعدم سماع دعوهما
 زائد على هذا المقلدة وعلبة لك معنى قولهما
 إنما هو في الجملة وفي مجرد عدم دعوهما
 والمأيم بالبطلان الرئيسي لكون قولهما بغيرها
 وترتب على لأن من حبس العقد بناء على دعوهما
 الذي كل لكرهه إنما هو بناء على علم لا شفاعة

الإجازة من الصحبة من حسن العقل والآلاف
 بالآخرة في النهاية فان الآثار من رواية من حسن العقل
 كان الوكيل متحققاً الواقع لا بل الإجازة
 فالتحقيق أنهم اذ عذبوا وانكرهوا الزوج مجدهم
 بوضع العقل فضولياً وبريبة عليه ثره من
 نفوذه ما ملئ الدنيا لا الاصلية الصحة في العقد
 فان العذر المستلم هو الصحة التامة وهي غير
 مقبولة لاذ غائب طرق المضليل لاستصحاحها
 والحكم يقتضي ادراك عدم تعمقها باظهارها بالكتاب
 هذا مع دعوه اظهار كرهها لمجرد فساده في
 شرط الخلو التفصي لكنه يدخل في انتهاج علم الفتاوى

والأنوار ينير الارض اجمع اهان لها لكن لو ادى
 كرهها الله يعرضها العذاب من العاقدين بشكل
 الحكم بالصحوة الناشرة ابى ابيه عذر على طلبته
 اصحاب الاجنبية للعموا لا جاز ملتفارنه كرهها
 ليس من فساده وثورة الحق المغصوبين بدعوه
 الواقع حلم العالم المؤمن طرفها كرهها قل
 لم يسمع لها شرارة امر الاحوال له ضعف وفوه لأن
 مع ذلك سعوا كرهها البر فيها انتقامه امر فاسد
 الى اسلام دبر دان الصحوة والفتوا امر ان نفس الامر
 لا تغاير اوان بالعلم والجهل بهما اهون عليه
 ولذا فالسب وتجريح المحاجة ل الصحيح ولو بما اذا علم

الذى ينفع
في العلاج
من الأذن
وهو عدو
الآذن

جهل الفاعل بالصحيح
 الواضح مبللة الأذن فالباقى المؤول يقذب
 مؤول الزوجية مطلقاً و قد ظهرت هذه الجملة
 دعوى نوعه مفضولة بأمر قبل الزوجين دون
 سبق بظاهرها كره وعدم اقراره بهما ولا يخص
 منه ذلك ما أشبه شيخنا فيه إلى بعضه مثله
 بيع الوفل لابنه و من هيل المرضن بالنسبة
 للأذن فالوجوع فإذا أدعى الباقى المؤول هو
 وجوع المرضن على أنه ينبع من حفظ المجمع باذنه
 لا يصح اثبات فوله بما قاله صنفه الأذن فما يصح
 الأذن لم ينزل ما ينبع عنه وهذا ينبع بذلك

هذا البيع بعد بجموعه عن اذنه وربيعه لرجوع

بعد الاذن وقبل البيع ولو كان معلوماً مامتناً

لابطل الاذن الصحيح عما كان عليه لأن حكم البيع

الواضح بعد الاذن ليس صحيحاً في معرفة صحة

الاذن فان جمجم المعموم ما فيه يجيئ بحسب التلبية

فوة اسهال الصفراء فاذا احترقة نار واعطله

اصل بحوده ولم يبررها عليه اسهال الباراحم

صحته على ما كانت عليه لها لفم اذا ادعى المرض

صلوة الاذن منه عن سهو ونسب الابي مع

منه فان صحيح الاذن ماله اهلها فاذا البيع

واسد ما توله هذه ورببيونه اذ هذ

النبئ وجوب الحفظ على فهم الصيغة الاستعارات
 واحتلازها بحسب الموضع ولا منازلة ينذر
 وما ظهر من سوابقو كل ما نامان صحيح
 ما يربت عليه كل ذلك الكمال الماخوذ في الأدلة
 متفاوت بالاطلاق والتقييد والزمان والمكا
 والقوة والفصيلة فما زالت الفجوة باطلاً وفاسداً
 لذم الخصم وعلم ذلك بالبسالة للضعف وكثرة
 للأدلة الابناء صحيحة وهذه الأدلة التي يرجو
 لكتويتها ماقاتلها لفرارها من حيث الوصوفة الادلة
 ذات المفهوم فيه فاته بسد شكله من اوجهها فالذى لا يتصدق
 الذى هو ملائكة الأذن المرتدة على كبار بطلان

العَفْدُ فَانِهِ لَا يَرْجُحُ لَهُ أَنْ وَفَوْعَهُ بَعْدَ الْعَفْدِ
 فَهُوَ بِاَطْلَالِ مُخْضُكَاهُ بِرَبِّ عَلَيْهِ شَيْءٌ وَلَدَبِرِّ فِيهِ اَهْلَيْهِ
 اَبْطَالُ الْاَذْنِ وَلِقَابِلُ الْعَفْدِ فَهُوَ مِنْصَفٌ بِعَلَيْهِ
 اَبْطَالُ الْاَذْنِ وَبِبِطَالِ الْعَفْدِ لَا اَزِيْنُ غَمْبَرَ بِالْاَذْنِ
 اَخْرَمْ دُونَ رِجْوُعٍ فِيهِ وَلَدَبِرِّ لَنَا صَوْهَ ثَالِثَةَ
 بِضَفْفِ بَهْنَمَا بِالْاَهْلَيْهِ وَمَا لَمْ يَلْهُلْ لَمْ يَلْتَحِمْ رِجْوُعُ الْاَذْنِ
 الْفَعْلَبَيْهِ لَمَّا فَعَلَيْهِ الصَّنْعُ وَالنَّابِرَ دَلَّمَا فَعَلَيْهِ
 اَبْطَالَانِ كَمَا اَنَّ لِلْاَذْنِ لَسِرْ قَطْنَا اَنَّا هَلْمَلْ
 بِالْوَافِعِ وَهُوَ الرَّجُوْدُ اَمَّا مُثْمُرُ غَيْرِ مُعْتَدِلِهِ
 فَيَجِدُ الْحَكْمَ بِبَطَالَانِ الْبَعْدَ وَنَفْدَهُ بِوَالِ الْمَرْهَنْ
 فَضَادَ اَمْلَأَ فَعَلَ الْمُسْلِمُ اَبْهِرُ رِجْوَهُ عَلَى الصَّنْعِ

اللهم إلآن ينبع حيّان اصالة الصحة في أمثال
 المفاسد ما يكون الشأن فيه أصل فما بقيت العقلية
 للناشر قال لفاضل المراسلة في بعلبقة
 ما هي هذه الفظة فلها إنما يجري فيما إذا شئته
 الصحة شرحاً يبيّن مما في الحال بعض مما
 يجري التي تبعد الفراغ عن فاصلتها فهو
 عقداً ومن المعلوم أن الشك في بليلة الرجم
 لم يعقد إلا وهو لغوثية لودفع تصدع الراهن
 لعدم مصادفته محله بوثقته ففيه قسم سملة الله
 فيه وفالكتبه لا يحيط به عنوان فاته لا يعدل
 يكون غيره أعم من ذلك فما في ذلك ما هم به

يُفْلِتُونَ مُؤْمِنَهُ عَنِ الصَّحَّهِ فَهُنَّا إِذَا نَازَ عَلَى
 فِي الصَّحَّهِ وَالْعَسْكَرِ امْرَأَ جَهَنَّمَ التَّنَافُعُ فِي الْفَضْلِ
 عَذَمَهُ مَعَ اتَّالْعَفْلَانِيَّ وَالْعَصْلَانِيَّ سَلَوْلَهُ
 وَلَعْلَهُ أَنْهُنَّا فِصَبَّتْهُ السَّيَّرَةُ وَالْأَخْلَالُ هُدَى
 فَلَمَّا كَانَ ظَاهِرَهُ لَكَ شَلِيمَ قَدْرَهُمْ قَوْلَ الْمُرْ
 وَالْحَكْمُ بِإِبْطَلَانِ عَصْبَرَهُمْ مَدْعُوبَهُ وَلَكُونُ
 الْحَقْيَقَى إِنْ يَمْلَأَ إِرْضَالَهُ الصَّحَّهُ ذَلِكُو
 فِي مَيَالِ الْعَوْبَدَةِ الْمُحْضَهِ لِأَنْهُدَى نَعْيَ احْرَافَهُ
 فَبَلْ سُعْ الرَّاهِنِ كَيْ خَلَمَ بِإِبْطَلَانِهِ وَانْكَاثَتْ
 صَحَّتْهُ مَنْوَفَهُ عَلَيْهِ تَلَابِيَّهُ وَالْأَمْرُ الْخَامِسُ
 مِنْ عِلْمٍ بِزَيْبَ ثَارَ مَا يَنْوَفُ عَلَيْهِ الصَّفَرَ بِإِلَهَ

وَأَمْلَأَ حِينَ فِيهَا الْوَكَارِ هُنَاكَ اثْرَ بَزْبَشْ عَلَى

صَحْنِهَا تَاهِلَّيْتَهُ وَدِيْفُونَهُ لَا مُجَالَهَا أَصْلَى

أَذْ لَا مُعْنَى لَهَا الْأَمْرِ بَدِيبَ شَرَهَا كَلَّا لَا يَخْفِي اسْتَهْنَى

أَهْوَلَ قَدْ سَبُونَهُ فِيهَا الْمُتَقْلَلُ مِنْ كَلْمَانَةٍ

مِنْعِ نَضْوِيِّ الرَّصْحَةِ النَّاهِلِيَّةِ لِلرَّجُوعِ دَانِ

أَمْرِهَا أَئْرَبِيْنَ الْبَطْلَانِ الْفَعَالِ الْصَّحَّهِ لِغَعْلَيْهِ

كَمَا حَقَّقْنَا هُوَ عَزِيزْ بَكَ لَا يَهْدِي بَنَ لَكَ قَوْلَهُ

هُنَادِيْنَ كَانَتْ سَخْنَهُ مَوْقَعَهُ عَلَيْهِ وَمَعَ لَكَ

كَيْفَ يَنْهِمُ فَوْلَهُ وَأَنْتَ يَحْدُثُ فِيهَا الْوَكَارِ هُنَاكَ اثْرَ

بَزْبَشْ عَلَى صَحْنِهَا تَاهِلَّيْتَهُ وَلَوْ أَرَادَ بِالصَّحَّهِ

الْنَّاهِلِيَّهِ طَاظْنَا إِنَّهَا فَعْلَيْهِ الْمُعْقَلَيْهِ فِيهَا

اذا ذُقْتِ بِذِلِّ الْبَيْعِ فَكَيْفَ يُمْكَنُ اِنْكَارُ كُوْنِ بَطْلًا
الْبَيْعِ الْوَاهِي بَعْدِ مِحْكَمَهُ لَا الاِصْلَحُ مِنْ اِثْمَارِهِ
حَتَّى يُمْنَعَ تُرْبَبُهُ بِنَاءً عَلَيْهَا بِسِيْجَنِي وَالْأَمْرُ الْخَالِدُ
مِنْ اِنْهَالِ الْفُوقَ بِبَطْلَانِ الاِصْلَحِ الْمُشَدِّدِ فِي الْأَنْهَى
وَغَيْرُهُ وَنُوْهُمْ نَحْلَمُ بِبَطْلَانِ اِذْنِ عَقْبَيِ الرَّجُوْنِ
وَادِنِ اِنْزِفَلْمِينِ الْبَطْلَانِ مِنْ اِلَاثَةِ الشَّرِيعَةِ مَدِّ
نُوْعِ بِاِنْهِ مَا لَمْ يُنْعَقِبْ بِلَذِنِ اِنْزِلَامِ مَطْلَقاً وَ
لَوْنَمِ مَا ذُكِرَ لَا كَانَ اِثْرَاعَدِي بِاَوْلَاعْقَلِيَاً عَرَفاً
لَعِينَ مَا ذُكِرَ فَارْفَأْتُكَ بَطْلَانِيْنِ
اِثْمَارِ دُنْوَعِ بَعْدِ مَا اِرْهَانَهُ مِنْ دُونَادِنِ مَا كَمَ
لَا مِنْ اِثْمَارِ الْجَوْعِ فَلَمْ يُدْعَ حَصَلْ مَفْصُونَا

فعلى ذلك يزب على الرجوع لمطال الأذن و
 رفعه وهو في سريره فشرب شرعاً بضم
 بطلان العقدة ومخلى من ابتدان البطلان
 عن قاره السحب به بلا فسق سبط المرض بالغرض
 الا بطلان ونفيه بقول المرض ولو كان من
 جهة كونه اثراً شرعاً الا شرعاً من اخر ولا ينفي
 مرتباً ثالثاً شرعاً وكم معه نو سبط الوسا
 اذا كدار بدهن الموسا بطاً او موڑاً شرعاً
 غير عقلية شرعاً فلا بد من منع اصل الاشكال
 ومحض عدم ضمير الصحة النا هلاك المريض
 فالمفهوم له اضافات حال الحال الاذن ومنه

مَا هَلَهُ فِي الْعَهْدِ إِذَا الْمُبْعَثِرُ يَنْسَخُ
 عَدَمَ رُجُوعُ الْمُؤْتَمِرِ عَلَيْهِ بَطْلَانُ الْعَهْدِ
 الْأَخْوَى وَاعْدَالُ الْعَهْدِ إِذَا صَرَفَ الْمُتَرَعِّزُ
 إِلَيْهِ الْمُؤْتَمِرُ لِرُبْطَالِ الْأَذْنِ وَبَطْلَانُ الْعَهْدِ
 أَنَّهُ لَعَدَلُ الْعَهْدِ لِمَنْ لَا يَأْتِلُ لِإِعْصَامًا فَكَيْفَ لَهُ
 اهْلِيَّةُ الْقَاتِلِ وَشَانِسُهُ الْمُتَبَرِّرُ مَدْعُونٌ عَبْرَ
 الْزَّمَانِ وَيُبْطَلُ لِمَنْ لَا يَفْعَلُ لِمَا لَا شَانِسُهُ وَ
 تَقُولُ الْأَنْتَارِ مَعَ وَجْهِ الْرَّطْوَنِيَّةِ الْمَائِغَةِ
 عَنِ الْأَحْوَافِ أَوْضَانِهِ وَلَهُ لَا تَقُولُ الْأَنْتَارِ
 ذَانِيَّةُ الْفَعْلِيَّةِ بِجُودِهِ وَأَثْرَاهُ بَطْلَانُ الْأَنْتَارِ
 فَأَتَهَا مَعَ عَدَمِ الْرَّطْوَنِيَّةِ حَرْفَهُ فَعْلَانُ وَمَعْهَا

بِاطْلَهُ لَنْ يَسْأَلُ وَلَيَسْرُدُكَ الْأَجْمَلُ إِذَا لَامْضَأْتَ

هو الطلب وهو يجتمع مع المأذن من الأصوات

المطلوب عَلَمَهُ بِلِجْنَاصِ الْأَقْلَمِ ضرُورَةٌ

ان طلب الشئ يبعد الوصال به طلب الحصول

الْأَصْلُ وَالْمُكَاصِلُ الْزَّمَانِ مَا فَعَلَنَا شَرِّاً

لَا يَأْتِي وَنُوْهُمْ أَنَّهُ كَفَرَ مَعَ زَانِخَةٍ لِّجُوعٍ عَنْ

العقلاء الأفذا وطلبناه وهو مع ذلك

حال و طلب الحال باطل باطل فانه لا ملزمه

يَنْهَا الظُّلْمُ وَاسْتَحْلِمُ الْوَصْلَةَ الْمَطْلُوبَ

إِنَّمَا تُعَذَّبُ مَا تَنْهَاكُ عَنِ الْجَنَاحِ وَعَلَيْكُمْ أَصْحَابُ

بِالْتَّهْمِنِ فَإِنَّهُ لَا يَرْجِعُ عَنِ الْخَفَاءِ هَذَا كُلُّهُ مَوْضِعُ

النظر عن الاستصحاب وأما الامر بالنظر فيه
فقوله استصحاب الاذن بالقى في ان من الا
شرعية المترتبة على الاذن البلاء حكم الاستصحاب
من دون فوسيط امر صريح البيع والتحققان بهما
ان الحال لا يخلو من ثلاثة معا ومتنهما اذ كان في التبي
دون البيع وعكله ومهولتهما اذ كان لا ياريجها
مجهولة في المجموع بعد حفاظ اصالة تأكيل العد
من الوجوع والبيع استصحاب الاذن واما ثالثه اذ ينجز
البيع وعلمه ما ذكر في الوجوع بحسب حاله عمل
عدم المانع من الاستصحاب الشرعي للاذن فهو
وليس بالاعذر لما خل الماء منه فهو الوجوع حتى

فِي الْأَنْ بِعَادَ شَانِهِ الْأَذْنِ هُنْ نَادَ عَدَمَ الْجُوَعِ

فِي السَّعِ لَا وَجْهَ بَعْدَ السُّعْ فَلَا يَنْمِي لِلْفُصُولِ الْإِثْمَ

عَلَى الْأَصْلِ الْمُبَتَدَّعِ فَلَا يَنْبُو هُنَا أَنْ رَأَى طَلَاقَ

الْأَصْلِ بَعْدَ الْحَادِثِ سَخَافَةَ الْأَصْلِ مَكْتَفَةَ

وَأَنَّمَا الْمُجْرِيُّ الْأَصْلِ بِالْتَّسْبِيهِ لِلْفُسُولِ الْأَذْنِ لَنَّ

الْأَصْلِ فِيهِ أَصْلٌ بِسَبَبِيَّةِ رُفْعِ الشَّكِّ فِيهِ بَعْدِ

رُفْعِ الشَّكِّ عَنِ التَّسْبِيهِ تَحْكِيمُ الْأَصْلِ وَالْفُصُورُ

الْأَنْ يَقْرَبُ وَانْكَانُ الْأَمْرِ فِيهِ بِعْضًا كَذَلِكَ الْأَنْ

أَنْ يَنْلَأُ الْأَصْلُ بِالْتَّسْبِيهِ لِغَيْرِهِ وَيُعَارِضُهُ

دُعَانًا لِلْأَجْوَافِ الْمُبَتَدَّعِ فَلَا يَكَانُ الْأَمْرُ عَكْسُ

وَلَكِنْ يَجْرِي عَلَى سُمْكَهِ الْأَذْنِ هُنَّا الْعَدَمُ حِلٌّ

الاصل بالدليل الوجع لعلوه منه نار ينجه
 ولعدم القائد ولاستصحاب عدم النجع حين رجوع
 فان البطلان منزه على نوع النجع بعد وجوب
 فابن الطلقان حيبته على الاصل المثبت الا
 ان يقتصر بمحفظة الواسطة كما مر تظاهر في سوا
 كلامنا الى اربع اعلم ان الاذلة المثلية لا
 ثبت ولا تلبيها اثباتاً ندل على وجوب حمل فعل حكم
 المسلم صدده منه على الصحة لامع ذلك الحكم
 بمحفوظ الفعل المشكوك الصالحة فان ثبوت الملو
 وابن ابيه لا دليل له مما يهدى اليه اصحابه وهو
 بما لا سرورة فيه ضرورة ان شروط شرعه شرعيه

بحسب ما يرى
 وابن القاعدي
 وفي الفعل
 صدحه الفرع
 يكتفى بعد

وطبعاً أو الزاماً وينبئاً ونوع على ثبوت المثبت
 لم يفعله إلا مثابة بين جوب حمل فعل سلم
 على الصحة والقول باشتراط العدالة في النسب
 فما لم يتحقق حصانة لاز هناك امرين وفروع
 ومتى وشبكة إلا ولجمار العدل واثانية
 القاعدة ولا ينفع شيء منها عن الاخر فما عدا
 اغتناء القاعدة عن احلاز العدالة فلما امر
 عدم اغتنائة عنها القاعدة فلعدم العلم بخطأ
 اغتناده لا ينفي دلائله اذا كان الامر كذلك
 فنم مع العلم لا حاجته اليها وينبئ على هذا
 غناهنا بالقاعدة عن احلاز العدالة فيما اذا

علنا باباً بـأـنـ الفـاسـقـوـ الفـعـلـ وـعـدـاـ شـكـلـ
 الـأـمـرـ عـلـىـ شـيـخـةـ الـعـلـمـةـ الـانـصـارـيـ مـدـرـسـةـ
 اـدـلـةـ وـجـوـهـرـ فـعـلـ الـمـسـلـمـ عـلـىـ الصـحـيـهـ عـنـدـهـ
 وـذـهـاـ المـشـهـوـرـ إـلـىـ اـعـيـالـاـ الـعـدـلـةـ مـعـ عـدـمـ
 تـفـيـدـهـمـ ذـلـكـ بـالـذـاـ الـمـرـبـحـ لـالـقـسـيـسـ بـاهـانـ
 الـفـاسـقـ الـظـاهـرـ مـعـ عـدـمـ كـفـاـيـهـ فـعـلـ الـفـاسـقـ وـ
 عـدـمـ الـفـاقـدـ لـلـفـاعـلـ مـعـ عـدـمـ وـهـنـاـ الـبـادـبـ
 اـسـتـبـيـعـ مـنـ عـدـمـ مـنـافـهـ وـجـوـهـرـ فـعـلـ الـفـاسـقـ
 الـمـطـهـرـ بـأـبـاـنـ الـفـعـلـ الـقـسـ عـلـىـ الصـحـيـهـ وـالـحـكـمـ
 بـعـدـمـ الـكـفـاـيـهـ مـعـ ذـلـكـ وـاشـرـاطـ الـعـدـلـةـ
 النـائـبـ قـالـ فـدـهـ مـاـهـنـهـ خـلاـصـهـ لـفـعـلـ الـفـاسـقـ

عنوان و حبیثاً جنبته انه فعل النائب
 ويحيى له على الصفة فرض على وجوب داداً اجره
 و غيره و حبیثة انه فعل المسوبيته ولو تزلا
 ولذا يراعي فيه الفضول الامام وغير ما مان
 كما قات ولا يحيى المعدل من هذه الحبیثة لأن دله
 وجوب العمل لا بد الا على وجوب حمل عقل
 وقد ظهر ان الفعل من الحبیثة الشائبة بعمل
 المفسر شهري و برد عليه مضانا الى ما سلم به فد
 من انه لا يتم بالتبلي او سنجارا ولن يثبت
 لأن براءة ذمة النائب من اثار فعل الغير فلا
 هنا من الاكفاء بمحنة الاطلاق ابداً

والمحمل على الصبيه من غير هذه المجهوده وآنه لا فرق
ابد في زياره النائم عن التفسير كما في العاجز عن
الرجح للراجز والعدم وعن الغير كما في العاجز عن النسبه
إلى قوله كما قال سناك ان سقوط التكليف عن
المسيئه من ما وفعل العبر الواجب في زياره لا يدل
ان يقول هنا اصوات سقوط التكليف عن
العاجز عن الرجح من ثار صحيح فعل النايم الواجب
عليه المحمل عليه حرج فما يحرف ان ما يخزيه في زياره
المسيئه والمسيئه والمزبل والمرا فعدمه زواله
ان الاصل في شئ المسوئه حاكم على الاصل
لذلك
نـو مثل المسوئه ويوضع بمسقطه بحكم الشاعر وله

لأن الشك في الحقيقة المترفة منزلة فعل الغير
وهو المنوع عنه أنها اشتات من راحية الحقيقة
الراجحة إلى نفس النائب بذلك فهو أنا الشك
والصحة من ذلك الحقيقة لا لأجل عدم اپها
النائب بما هو من كثرة مفاسد وعذقة
فإذا حكمنا بحكم الصالحة بما هي من الحقيقة
الراجحة إلى نفسه لا ينفع لنا شك ولو بحكم التعبد
من قبل الشارع والحقيقة لا أخرى ونونهم
منع جواز الأصل في شأن المتبين إذا كان لا
المقصود تراشيع الشك المبني دونه
بأنم جتنة الأصول المبنية مدعوعة بوجوه المعا

من هذالباب لفظم أصل الكلام وان صحه أحد
 للجبيشين من الآثار الشرعية للجبيش الأخرى
 لا وفي بين هذالحكم بوجوب ذات الأجر ولا من
 الشعوب للجبيش الفائمة بغير النائب ولا فيه
 لعل حدهما ضئلاً رهاد فن الأخوض بما في الان
 المقدمة عقلية اعني به ولذا نقول
 انه فغل المؤرخ عن تزويلا والآيسن والحقيقة
 الافتراضي ولا يمكن المؤول بوجو المحمل على
 الصحة وعدم الوجوب كذلك هكذا اشتغل
 الاستاذ في محالفه وأدلة مكتبة مدفوع بانه
 لا يدعون بذلك بعد ذلك الحقيقة للجبيشين

واسْتِنْاطُ الْعُقْلِ بِكَوْزِ دُكْ

صَرْفُ الْجَعْلِ وَالْإِنْزَاعُ مَعَ مَا عَلِمْنَا مِنَ النِّسْكَةِ

بَيْنَ إِثَارِ الشَّرَعِ الْوَاحِدِ وَنِسْبَتِ يَعْرِدَةِ وَنَبْعَضِ

يَدِ عُوَيْنَى الْمُتَبَدِّلِيَّى بِشَيْءٍ فِي جَهَنَّمِ الْبُوْجِ

الذَّرِّ الْغَيْرِ وَلَا يَمْلِفُ الْفَصْنَاعَةِ الْقَدْرَ

الْمَفْدُودَاتِ الْمُدَوَّهَ قَدَّارَهُ فِي مَحْرَفِ الْفَوَائِكِ بَعْضُهَا

بَطَاهَرَ الْأَبْيَعَ غَرَّ الْقَطْرِ فَزَدَ لِكَانَ الْفَاعِدَهُ وَ

أَوْ امْضَتِي وَجْهَ الْفَاسِقِ عَلَى الصَّخْرَ الْأَبْيَهُ

الْبَانِدَكَ عَلَى عَدَمِ جَوَادِ اسْبِيَانَهُ وَشَهَ فَلَعْلَهُ

لَهُ بَيْتٌ لِفَعْلِ عَلَى الْأَهْمَالِ الْعَيْرِ شَرِعَانِ خَلْقَ الْعَالَمِ

كَانَ مَلِكَهُ طَاغِيَهُنْ أَقْدَامُهُ عَنِ الْمَعْصِيمَهُ شَهَ

اسْتَشْكُلُ عَلَى الْكِوَانِ الْبَيْنِ هُوَ الظَّهُورُ وَالْفَطْعُ
 وَلَيْسَ فِي صُلْطَانِ الْعَادِلِ بِضَيْا وَلَجَاهَ بَنْ مُحَمَّداً
 إِذَا دَمَّا قَمَ الْأَطْبَابُ بِضَيْا أَفْعُلُ لِامْنَافَاهُ
 يَنْ وَبَخْوا الْبَيْنِ وَفُولَهُ وَنَبَا وَعَدَ فِي بَعْلَهِ كَمَا
 يَنْطَقُ بِهَا الْفَاعِدَهُ وَلَوْفَلَنَا أَرْفَضَنَا التَّعَابِيلُ
 وَجُودُ الْبَيْنِ مُطْلَقاً وَلَوْمَعَ لِخَصَاصِ الْمُؤْدِعَهُ
 لِخَصَاصِ الْمُؤْدِعَهُ عُومُ التَّعَابِيلُ فَنَفَوْلُ حُكْمَهُ
 الْفَاعِدَهُ عَلَى الْأَيْدِي مُزْدَوْنَ رَبِيعَ ذِلِّ الْكِوَانِ
 الْفَاعِدَهُ عَلَى لِخَصَاصِ عَمَّهُ وَالْتَّعَابِيلُ لِخَصَاصِ الْمُؤْدِعَهُ
 وَفَعَالَ فَهُهُ مَا هَذَا الْفَطَرَهُ كَإِسْتَادِ الْعَلَافَهُ
 دَامَ ظَلَمَهُ أَنْ اغْبَيْتَ الْعِدَالَ لَهُ عَدَهُمْ فِي هَذِهِ

المغافلات ليس من جهة التفصيل وجوهاً في اصالة
 الصحة عندهم فيما بين فعل العادل والقاضي
 بل من جهة اعتباً في المجرغ وجو الفعل عنه على
 الوجه المعتبر ولو كان بالاعتبار الفعل والحال أي فيه
 كونه على حال الوسائل عنه لا غير يوجو الفعل
 على الوجه المعتبر ولو وضفت هذه المحكم بصحة
 ولو كان عادلاً فالتجهيزات غير اصالة الصحة هذه
 ملخصاً فما أفاده دام ظله العالى وهو مني على
 الأشكال التي ذكرت وجوهاً في اصالة الصحة
 وفعل التأثير فهو صريح بذلك المحكم بمحض رؤاه
 فعدة المنوف عنده ولكن كل وجوبها على اسالى المذاقنة

فَمَا أَفَادَهُ بَانْهَمْلَ كَلْمَاهُمْ عَلَى مَا ذُكِرَ لَا فَرِشَةٌ
 لَهُ أَصْلًا مَضًا إِلَى أَنَّهُ لَا دِلْبَلٌ عَلَى عَبْرَاجَيْرَادَ
 بِالْمَعْنَى الْمَذْكُورِ بِسِمَانَةِ الْمَوْصُوعَ الْخَارِجَةَ
 فَنَدَبْرَانَهَى وَفَدَظَهَرَهُمَا اسْلَفَنَا اتَّقْوَانَ
 الْعَدْالَةُ وَالنَّائِبُ الْمُخْبِرُ بِوْجَوْ الْفَعْلِ مِنْهُ لِدِيرَنَ
 الْقَضِيلُ وَجَحِيَّهُ فَعَلَ الْمَسْلَمُ وَثَئِرَ وَانْثَوْتَ
 ثَئِرَ يُسْتَهْرِزُ عَلَى ثَوْهَهُ نَعَمْ إِذَا عَلَنَا بِصَدْرَ
 الْفَعْلِ إِجْهَا لِامْرَأَ النَّائِبِ وَفَلَنَا مَعَ ذَلِكَ أَنَّهُ مَعْنَى
 الْعَدْالَةِ مِنْهُ مَعَ عَدَمِ ذَهَابِنَا إِلَى مَا حَفَّمْتَنَا
 الْأَنْصَابُ لِهِمْ مِنْ عَنْدِ الْغَوْنَ وَالْمَهْنَةِ الْمُوْجِبِ لِمَغْدَدَ
 الْحَكْمِ وَالْبَيْنَهِ نَكْرَ لِإِعْالَهُ مَفْضَلَيْهِ وَجَوْبَ

الحمل لكنه من نوع عندهنا ولم يظهر من الأصحاب
ابهتانا فانهم ثم ان طالوا المشهور اغبيا العبد
في لبا عجل لبا ملبا اذا اطعن التفسير
الفا سق بعدل على عدم وجوب حمل فعل المسلم
على الصيغة اذا كان الامر كذلك اللهم الا ان يحمل
كلام على غير هذا المودع وهو يحتاج الى ذلك
و شاهد للحال سهل بعد حمل فعل المسلم
على الصيغة فيما شئت فيه و دعاه و فضى و طرها
من ذلك بغير تذكر مثرة الصيغة و نسخة الى الايات
الشرعية المترتبة على امر عقلاني او عادى من حيث
على صيغة هذا المشكوك اليكم بصيغة الحكم

نَرَزْتَنَسْتَ
فِي بَهْرَهْ
مُلْكَهْ لَهْ
بَهْرَهْ

بوقتئه ملوك وفقيه يابع ملك دعى المشير
عدم بلوغ المحبين البع مع فخر مقاومة هذا
الوقف والبع زمان اعرقا وحقيقة باشر بنفسه
احدهما وكل الغير احدهما وكل فهم ام لا
بل يقتصر على الآثار الشرعية المترتبة على الصحة
بدون الوسيط ذهب شيخنا العلامة الألباني
وجماعه من المعتبرين وغيرهم على ما نسب اليهم
الثالث وما وحيد في كله الاستدارة والفصل
الرابع عدم الفرق في ذلك بين ما لو كان جائزا
من باب المظن أو المعتبر مما على الثالث فلما فرق
بابا لا مستحب من أن الزامنا الشارع بشيء

شَرْعٌ لِلَاذِمِ الْمُعْدِلِيِّ لِغَيْرِ الْأَذِنِ كَمَا نَهَى

الغَيْرُ مِنَ الْمُؤْذِنِ الشَّرِيعَةُ لِهِ بِخَلَافِ مَا أَوْلَمْ

يَكُونُ كَذَلِكَ فَإِنَّ الشَّارِعَ فِي الْزَمَنِ فِي الْمُتَّالِ

الثَّابِتُ بِبَرْبَرٍ بِالْأَرْبَعِ الصَّحِيحِ عَلَىِّ مُشْكُوكٍ

الصَّحِيحُ وَهَذَا لِأَذْهَلِهِ بِالْأَذْنِ اَبْعَدَ الْبَاعِثَ

بِهِ بِرْبَرٌ عَلَيْهِ فَقِيرٌ فَإِذْ فَهَرَ وَجَبَّاهَ إِخْرَجَهُ

فَوَرَجَلِي بِرْ مُبَشِّرٌ الْحُكْمُ وَمُبَشِّرٌ الْمُوْضُوعُ وَجَنِ

نَسْكَلَمُ عَلَىِّ اَوْلَى الْقَدْرِ بِرْ بِنْ غَلَبٌ ثَمَرٌ وَامْنَا

عَلَىِّ الْقَدْرِ بِرْ الْأَذْلِ فَلَانَةٌ وَانْ كَانَ كَانَ الْمُلْحُظُ

جَهَنَّمُ الْطَّرِيقَةُ وَجَهَنَّمُ الْكَاشْفُ بِعِنْ الْوَاقِعِ

بِهِ رَأَيَ تِبُوُّتُ الْمُوْضُوعُ وَنَرَى بِهِ بِعْدِ الْأَمَادِ

إلا أنَّه لا مِنافاة بينك وَعَدَمْ جُنْحَنْ بِعَضِ
 جُنْحَانَه والخَفْقُونَ لِغُرْفَتِيْنَ لَكَ بِكَلْمَوْظِ
 الْمُسْكِنِ فَإِنْدَلَالَهُ فَإِنْ سَلَّمَ بِالْغَلَبَةِ وَ
 ظَاهِرًا الْمُسْلِمُونَ الْجِنْحِنْ هُمْ مَا مَا حَقَّ
 لِلظَّرِيقِ الْجِنْحِنْ دُولَكَارِيْنَ الْمُوْضِعَاءِ لَأَيْمَدِ
 مِنَ الْخَفْقُونَ إِذَا كَانَ فِي مَرْبَيَةِ الْفَوَّهِ الْمُوْرَثَةِ
 لِلْأَطْبَانِ الْمُلْحَفَرِ بِالْمُفْطِعِ عَنْدَ الْغُرْفَةِ الْغَفَلَةِ
 فَلَا يَدْرِي الشَّعْدُ الْأَكْلَ الْأَثْلَانَ تَجْكِمُ الْعَلَمَعُ مِنْ
 جِمْعِ الْمُجْوَهِ مَلَأْ بِعْفِلَ النَّفَكَاتِ بِكَنْ الْجَهَادَ
 بَعْدَ سَلِيمِ ثَلَاثَ وَانَّ كَمْ يَقْلِ بِجِنْحِنْ هُمْ مَا قَسَّهَا
 مَلَأَ لَهُ لَا يَدْرِي فِي مَعْكَمِ الدَّلِيلِ عَلَى جَعْبِهِ هُمْ

وَلَا يَسْرِحُ الرَّدِيلُ الْجَيْشَ وَمَفْلَادُ دَلَالُهُ وَهُوَ أَفَأَ
 الْكَارِبُ وَالْكَسَهُ فَاهْتَمَ عَيْنَيْهِ عَذْلُهُ فِيمَا مَهَمَهَا
 وَلَا يَأْنُ عَلَى النَّهْرِ بِجَبَّعْنَ مِنْ بَدِيلِ الْمُسْلِمِ وَتَزَرَّعْهُ
 نَزْلَنَ الْجَبَرِيَّ وَالْمَبْطَلُ وَجَلَ فَصْلَهُ وَتَزَرَّعْهُ عَلَى الْجَحْجَحِ
 وَمَدْلَنَ الْغَهْرُ وَاهْوَ الْمَقْصُومُ مِنْ التَّعْقِيمِ وَالسَّيْرَانَ الْأَ
 كَلْمَهَا فَمَا دَنَ عَدَمُ الْحَكْمِ بِالْوَعْيَهُ وَمَثَانَةُ
 لِيَا بِنَاءُهُنَالِ الْمُؤْدَّا صَلَا الْأَلَوْ وَخَطْرَجَانِ
 الْفَاعِدَهُ بِالْتَّسْيِهِ لِصَنْعَهُ الْوَفَقِ بِنَفْسِهَا
 هَمْعَ قَطْعَ النَّظَرِ عَنِ الْاسْتِئْاجِ مِنْ حَمْلِ بَعْقَلِيَّ
 الْمَصْرُورِ وَمَدْلَنَهُ بَنَوَاهَهُ إِيْضًا غَيْرُ مَقْبِلِ الْأَذَافِنِ
 دَسْعَهُ الْمَوْفُو وَعَلَيْهِ الْمُسْلِمُ الْمَانِعُ الْمَدْعَى لِلصَّمَدِ

حتى يُسلِّمُ الصَّحَّهُ مِنْ فِي الْأَهْلَهِ وَلَا أَفْلَمُ مِنْ الشَّرِكَةِ
 إِنَّ الْوَالِمَهُ فِي حِيرَهٗ ذُرْبَبُ الْأَئْمَارِ الْمُتَرَبَّهُ عَلَى نَفْسِهِ
 الصَّحَّهُ وَالنَّعِيمُ لِغَيْرِهِ فَلَا يَمْلِعُ الْأَقْصَاصُ عَلَى آمَدِهِ
 الْمَعْلُومُ وَمَا اخْتَلَالُ الظَّامِنِ فَوْضَعَهُ لَوْسُلَمُ وَجْهُ
 وَالْمَهْلَهُ بِحَرْجٍ ذُرْبَبُ الْأَقْصَاصُ عَلَى سَطْرِهِ
 وَحَالُ السَّيْرَهُ وَالإِجْمَاعُ الْفَوْلَيِّ ابْنَهُمَا الْكَرْهَهُمَا
 دَلِيلُنِي غَيْرُ فَاطِمَهِ كَالشَّابُو مِنْ جِيشِ الْمُتَرَبَّهِ هَذَا
 كُلُّهُ فَأَخْبَرُ أَنَّهَا دَادَهُ وَأَنَّهَا الْأَنْثَارِ فِي بَيْرِ
 بَعْضِ الْمَقَامَاتِ وَهُنَّ الْأَئْمَارُ الْمُتَرَبَّهُ عَلَى الصَّحَّهِ
 دُونُ الْوَاسِطَهِ وَمَعْهَا فَرَجْعُهُ مَا اذْعَى لِفَنَّ
 الْمُعَاصرُ الْمُهِنَّدُ مُوْسَيُّهُ مَا سُقْرَارُ السَّيْرَهُ عَلَيْهِ

الاخذ به والحكم بنوبه ما لا يختلف في كون
 المبيع عبداً او حرفا فاته ده نفي الشانة الحمل على
 مرتبا حكم ملكية العبد له ولد عبيدي
 شيخنا الانصاري قد فسحها في الوضئه الاشتراء
 بما لا يملك كالنحو والخنزير وبغيره من اعيان الماله
 فيما يملك بالحكم بصفته المعاملة اعد دخول الماء
 المشترى به وملكه وعدم جزوج هذا عن ملكه
 فلناسئواللفرق بينهما فان قبيل
 الفرق موجود فاته لأرببي على تقدير الصفة الا لو
 ان العبد قد خرج عن ملكه بولاه ودخل في ملكه
 المشترى به والموالى مقر بملك ابنته اجل اذف

الثاني فان من المحمول الاشتراك بغير هذه العين

المشكوك به اثنا ام لا في غير ما لا يملك كلها

فلا ينكر ان القيد ينافي الاراده ولا يصدق عليه

وسيحه لا يقبل الجبر فيه مع ان المفترض دعاء

الجبر على حلقة الا ان يحيطك بما وافق الامر فانا

نعلم عدم خلوها الواضح عن احد الامرين وهذا يعني

مشترك على الفرض وقع الشك والثمن الثالث

لا وحده للحكم بمخروج شئ من العبد وعيون من الام

وما قاتل من هذه كلهم اثبات غائب ذلك خروف

العبد عن ملكه استاد الى الاظهار القديم يبيه

او العلم بعدم خلوها الواضح عن احد الامرين والا

دخله باستثنى بحده من القاعدة فلا وجيه لعد
الحكم بالزوج من الآثار الشرعية المترتبة على
صحة البعض فتدبر والفاصل المنقدم لما رأى في
نهايته هذه القاعدة وعده جوازاً لا يتعذر عن
الآثار الشرعية المترتبة بلا واسطة اضطراراً لا
دفع إلا شرط كالمحاجة في المقامات وحيث
من هنا بما لا يرضي فال ما هذل القول مما
يفتح من جهة الالتفاف على المذاق عينها كان
ما ثوّط به صحة العقد وفائدته لفقد الشرط
المعيناً ويجو الشرط المقصد بحمل على الصحة بغيره
ونقيضه ثار بالجواب لوجه الشرط المذكّر في المذاق فيه

او فقد المانع كذا لان كان مثلا لا يكون له

مدخلان في الصحة والفساد كما اذا اختلفا في كون

المسبح حراً او عدلاً عالما بما في القرآن مثلا فان المدخل

قد اخذ في دعواه بذاته لعدتها كونه عدلاً والا

كونه عالما بدخول العقد على الصحة من حيث الامر

دُوْرَة الثَّالِثِ . لعدم مدخلته في الصحة والفساد

فينلزم المشتبه على افادة البينة عليه ومنها

يظهر الوجه بزوج كلام المشتبه فيما اختلفا

نـ كـوـنـهـ عـدـلـاـ اوـ حـرـاـ وـ فـيـ كـوـنـهـ خـمـرـاـ اوـ خـلـاـ بـكـوـنـ

المسبح عدلاً او حراً بالحمل على الصحة انتهى فلنـ

السؤال من وجهة الحكم منزوج خصوص مطلـ

العبد ولو مع عدم الحكم بذرؤم كونه عالمًا فـ

فـ **أ**ن مـعـلـاـلـ الـ وجـبـعـدـمـ الـ حـكـمـ بـكـوـنـهـ عـالـمـاـ اـنـهـ خـاجـ

عـرـجـقـيـفـهـ بـحـيـثـعـجـ العـبـدـ نـفـوـلـ الـ حـكـمـ بـحـصـتـهـ

الـعـبـدـ اـبـصـرـاـ لـخـارـجـ عـرـجـقـيـفـهـ بـحـيـثـعـجـ

فـ أـلـهـاـ مـقـمـانـ **عـدـاـ ثـالـثـ وـكـلـ شـوـشـ**

مـصـدـالـهـ دـلـاـلـ جـحـتـهـ بـؤـهـدـنـ بـعـضـ الـ مـصـابـ

دـوـنـ اـخـرـ قـلـتـ لـعـدـالـىـ هـاـسـبـوـضـ الـ بـسـكـ

بـالـاشـفـاقـ لـاـ دـخـلـهـ بـالـقـاعـدـهـ مـعـ اـنـ الـ حـكـمـ

بـوـحـوـمـ لـعـطـاـمـ طـلـلـ الـعـبـدـ يـفـيـماـ ذـكـرـهـ مـنـ الـ مـلـكـ

اـنـفـيـاـ خـرـفـوحـ عـنـ هـوـرـاـئـفـاـهـ تـاـفـاـنـ الـ مـهـلـقـ

مـنـ يـاـبـ لـاـ قـلـ وـالـاـكـرـ الـ اـسـنـهـ لـاـ لـبـ حـسـهـ بـقـ

إن الأفضل منفعة على الله بين ما وانا لم يقل بمحب
 زنديك ثار شعري معين يقال له لا متعن هناك
 بل لا بد من زنديك ثار مطلق صحيح السبع اذا كان
 في بين ما اثر كذلك والا فلا بل لا بعد الا شكل
 فيما اذا الخلاف في الصحيح والفساد لا جيل الا خلا
 والبلوغ افضلا ولو مع انقاذهما على اجر الصيغ
 بالنسبة الى المثوا والمبين المعينين فان مجرد ذلك
 لا يثبت تحقق جميع السبع والا لم يكن هناك
 فلامعين في المبين والثمن بالمعينين الا ان يستد
 بالاشارات المقدمة والعلم بعدم خروج الواضح
 من ذلك على تقدير الصحيح وقد مضى الجواب في

لـكـنـ لـكـانـ نـقـولـ انـ الـأـئـمـةـ مـسـتـدـلـاـ إـلـىـ الـجـرـءـ الـأـخـرـ
مـنـ الـعـلـهـ بـلـهـ وـ الـعـلـهـ حـقـيقـهـ فـاـنـ مـعـ الـعـلـمـ بـعـدـ
خـرـفـ الـوـاـضـعـ مـنـ الـمـبـعـ وـ الـمـقـنـ الـمـعـتـبـ لـلـبـرـقـ اـنـعـ
مـنـ الـنـاـئـرـ الـأـدـمـ الـشـرـطـ وـ هـوـ الـبـلـوـغـ فـيـ حـكـمـ
اـصـالـهـ الصـحـهـ بـثـبـتـ الـتـرـطـ وـ بـثـبـتـ الـأـدـعـهـ اـلـهـاـ
وـ لـبـلـ حـصـالـهـ الصـحـهـ مـعـهـ الـأـغـابـرـ جـهـهـ الـنـازـ
الـمـسـلـمـ مـنـ عـدـ الـفـسـادـ وـ أـمـاـ هـذـاـ بـصـلـ
بـنـعـ الـأـسـكـاـعـ عـنـ خـصـوصـهـ مـذـلـوـنـ مـسـئـلـةـ
الـحـرـ وـ الـعـبـدـ خـرـفـ دـاـتـهـ لـاـ يـرـزـمـ مـنـ الـغـابـرـ جـهـهـ
الـنـازـعـ الـمـسـلـمـ مـنـ عـدـ الـفـسـادـ وـ فـوـعـ
عـلـ خـصـوصـ الـعـبـدـ بـلـ مـطـلـعـ مـاـ يـمـالـ وـ يـوـهـمـ

القاعدۃ ندلل باضافۃ ایجاب الغاء ما ذکر
ایجاب الہم اعلی المنه المصحح فالفضیلۃخارفه
لۃ جرمی فها الزراع مدفوع منع ولا لنه
على ایجاب الہم وغیره الفرد بالسلم من المنه مصحح
فالفضیلۃ هذل ولا بیعد حذر دعو السیره من
مسئله بیع المروى العتبی کما ادعاه الفاضل
المتفقدم والمؤلک بجهت اضل لمثبت بخارفه
والمقادم بلال السیره واما تعلیع من هبنا
دۃ القاعدۃ فلا ائکال الصلاۃ لانشیع میام
الذیل علیها فوالموارد الخاصة شہر علم اذندا
لہ شمل فول مدعی المصحح غلی عاراد علی رتو

مجرى الصنف كما اذا ادعى احدهما الاجارة

كل شهر بغيرهم والآخر في شهرين بغيره من الامر

سهل والاستكانة صورة الاستئثار كما في الفرع

الذى تعرض له العلامه قدره بان قال اجرات

كل شهر بغيرهم فقبل سنة ميلادنا نافذ مضاماً

الدعوه القنه لعدم المصاله بل عذر احمد على

ما يصح به وهو الذي ينجز لارف السابق

عليها ادعاه الاستاذه ملته الاولى الصنف

بالتشير الى التمام كما ذكرنا في ضر الاصل ونحوه

بان بما ان لا اختلاف في المدة وافع فهو خد

هذا دعوه الآخرى الزائمه على ما يثبت به

الصواب خلافاً للأصل فنطروح كحالابد من الرجوع
 إلى أجزاء المثل إن لم يزد على المثل عشرة حروف
 لا فرار للموج بعدم الاستحتمار وإن لم ينفصل عن
 الذهاب والايحى على المستاجر بما زاده فما
 دع على هذين بختص صوته عدم لخلاف تكليفهما
 ظاهر فيما يأبهما اساساً وتأجزه المثل الآخر
 دالاً لو كان أجزء المثل أزيد من الداهم فإذا مثلا
 على الذهاب الحاكم وإن بلزم المستاجر بالرد إلا أنه
 ليس عليه بغيره بغير الله الاخذ لو كان صافاً
 ودعواه كما أنة ليس عليه بالرد لو زاد على الذهاب
 لو كان صافاً وقوله كما أنة لا يحصل عن الداهم

والذِّي تَازَ مَعَهُ يَجْبَ عَلَى الْمُسْنَاجِ الرَّدْلُوكَانَ
 صَارَفَا وَأَوْجَاهَا ظَاهِرًا مَعَ اصْنَافَهُ وَاصْنَافَهُ
 لَا ظَاهِرٌ وَلَا يَجْوَلُهُ الْأَخْدُنْ ظَاهِرًا وَبِالْحَلَةِ الْأَكْ
 مَعْلُومٌ وَلَا طَائِلٌ فِيهِ فَارْقَلْتَ
 الْمُسْنَاجَ بِضَيْخَانَ كَذَ الْمُسْنَاجِ بِضَيْخَانَ مُسْتَلَّةَ
 بِنِيَّا لِشَمُولِ كُلِّ شَهِيرٍ هَمَّا الْمُذَاعِلَةَ الْأَخْدُنَ
 بِالْمُسْنَاجَ فَلَمْ تَذْعَأِ الْمُسْنَاجَ بِنِيَّا الْمُذَاعِلَةَ
 مَا نَعْمَنَهُ وَهِيَ إِنَّ الزَّامَ الشَّادِعَ بِذَلِكَ
 الزَّامَ بِمَا انْتَفَعَ عَلَى بَطْلَانَهُ وَإِنَّا نَعْلَمُ خَلَافَهُ
 وَالْمُعْتَدِلُ مِنَ الْشَّادِعِ بِإِمْتَالِ ذَلِكَ مِنْ بَابِ الْحُكْمِ
 الظَّاهِرَهُ وَإِنْ لَمْ يَكُنْ مُسْنَاجًا لَا إِنَّا نَعْلَمُ

فِرْخَالَهُ أَنَّهُ لَمْ يُبْعَدْنَا بِمِثْلِ هُذِهِ الْأَمْوَالِ وَإِنْ يَعْوِزْ
 مَدْعَى الصَّحَّةِ وَإِنْ كَانَ نَخْلُ بِخَلْبِ الْعُقْلِيِّ إِلَى
 امْرِ بِالسَّنَةِ وَكَوْنِهِ مُبْتَدِئًا إِلَّا أَنَّهُ لِبَرِّهِنَاتِكَ
 يَعْتَدُ حَقْبَيْهِ وَالْحَاصِلِ الْفَاعِدِ وَلِوَقْعَهِ مَا مُشَبِّهُ
 دَلَالَتِهَا مَصْرَهُ فِيمَا إِذَا كَانَ زَهْنُكَ دُعْوَةً صَحِّهَ
 امْرَأَعَجَّ خَصْتُوْدَائِكَ مَنْوَعَهُ مُغْبِرَهُ فَكَيْنَةُ
 بِهِ بِعَصْبَهِ الْأَمْرِ الْثَّانِي لِفَوْلِ الصَّحَّةِ بِالنَّسَبَةِ
 إِلَى الشَّهْرِ الْأَوَّلِ وَلِعَلَالِ الْوَجْهِ فِيهِ أَنَّ دُعَوَتِهِ
 الْمُسْتَأْجِلُ السَّنَةِ وَإِنْ كَانَ لِطَابِقَهَا الصَّحَّهُ لِاجْتِهَادِ
 إِلَّا أَنَّهَا مُعَاصِنَةٌ بِاسْتِهْلَاكِهِ عَلَى الْأَمْرِ الْأَوَّلِ
 فَلَسْفَطَ أَمَّا وَفَوْعَ الْإِجَارَهُ عَلَى الشَّهْرِ الْأَوَّلِ

منقو على يديها فلا يلزم الاختيار والرجوع

الى اجر المثل وطرح الزائد لافرع لا يعنينا

من طرح النافض فد ظهر حوا عليه من الشابون

هذا الانفاق لا يفزع عن انه يربى الحكم بما

نعلم خلافه وبطلانه وهو الازام بغير مثيل

وابضا الانفاق على هذا المقدار من المدعى لا

يتحقق الاجازة مع فتاها بما لا الاجازة ايضا

وليس بالتشبيه فيه فدر مستلم الثالث

البطلان الرئيسي فهو المستوى المشهور

فـ ظهر الوجه فيه فهو مخصوص بـ الكل

فـ ما دعـ لـ اـ نـ فـ سـ وـ اـ لـ وـ صـ لـ مـ اـ نـ اـ لـ تـ شـ

على جهته الفاعل ومرتبة اللئاز أو المتعبد
فتفوّل وفأيده الله فـ دلـ نـ بـ لـ فـ اـ صـ لـ
 المعاصـ الـ مـ بـ زـ اـ مـ وـ سـ وـ هـ الـ اـ دـ لـ الـ ظـ اـ هـ الـ اـ صـ اـ
 وـ مـ اـ وـ جـ دـ لـ فـ كـ لـ اـ هـ بـ سـ اـ مـ هـ دـ الـ دـ عـ وـ هـ
 اـ هـ تـ اـ وـ لـ اـ حـ دـ مـ رـ صـ تـ حـ بـ الـ جـ تـ هـ مـ زـ بـ اـ بـ الـ مـ تـ بـ دـ
 وـ قـ لـ ضـ قـ هـ اـ هـ اـ جـ تـ هـ تـ اـ مـ بـ اـ بـ الـ مـ تـ بـ دـ
 حـ دـ اـ وـ اـ لـ جـ تـ هـ تـ اـ مـ بـ اـ بـ الـ مـ تـ بـ دـ
 فـ اـ هـ اـ بـ اـ نـ كـ وـ نـ حـ جـ تـ هـ مـ زـ بـ اـ بـ صـ رـ فـ الـ ظـ وـ لـ ظـ وـ
 مـ زـ دـ قـ نـ شـ اـ بـ هـ فـ تـ بـ اـ صـ لـ اـ صـ لـ اـ وـ فـ دـ كـ وـ زـ حـ جـ هـ
 فـ نـ بـ اـ بـ لـ لـ نـ تـ بـ دـ لـ اـ صـ رـ فـ بـ لـ مـ لـ اـ طـ اـ الـ كـ اـ شـ بـ دـ
 بـ مـ غـ هـ اـ زـ هـ دـ الـ حـ بـ تـ هـ كـ اـ نـ تـ مـ لـ حـ وـ ظـ دـ عـ دـ دـ

فـ مـقـامـ السـيـلـمـ مـعـ عـدـمـ كـوـنـ حـالـةـ فـيـ الـجـنـةـ
 وـ عـدـمـ وـفـاطـمـاـ بـاـشـاتـ هـذـهـ وـعـدـنـ كـوـنـ جـنـهـ مـنـ
 يـاـ بـيـرـ وـلـتـقـيـدـاـمـاـ الـأـوـلـ نـفـيـ الصـفـهـ
 الـاعـبـانـتـهـ وـالـأـخـرـ الـفـائـمـهـاـ وـكـذـ الـأـلـ
 وـالـأـفـوـالـتـهـ وـالـأـعـنـقـادـيـهـ الـرـاجـعـهـ مـلـسـنـ
 وـالـكـافـرـ صـيـغـهـ وـكـيـلـ وـسـاـئـرـ الطـبـيـعـاتـ الـأـلـ
 فـ الـجـلـهـ فـاـنـهـ كـثـيرـهـ مـاـ بـكـونـ لـاـدـ جـمـهـهـ لـذـ اـرـدـ
 وـ الـصـيـرـ وـ الـفـسـادـ وـ الـرـقـدـ بـلـعـيـ الـأـمـبـعـدـ
 الـمـلـاحـظـهـ وـالـتـظـرـيـهـ الـطـبـيـعـهـ الـأـصـلـهـ فـيـ
 الـأـسـبـاءـ وـنـظـرـهـاـ الـجـهـهـ كـلـاـ لـاـهـاـ مـعـ فـوقـهـ
 ضـعـفـ الـضـارـ وـعـنـ هـذـاـ نـظـرـهـ وـرـطـمـهـ يـكـفـيـ

بـ الـ عـقـيـهـ وـ الـ سـلاـفـهـ وـ لـ اـمـتـاجـهـ قـلـ بـ اـبـارـيـهـ لـ لـ
 اـ لـ لـ بـلـ قـاـصـلـ مـزـبـيلـ اـسـارـعـ وـ عـنـدـ هـنـشـهـ
 اـ قـ هـنـدـهـ اـمـرـبـيـهـ مـنـ اـ طـبـيـانـ كـاـ لـ قـطـعـ صـبـولـ
 وـ اـغـرـقـيـهـ هـنـدـاـ وـ قـطـعـ حـيـرـ جـوـاـ زـ دـسـعـ اـسـاـ
 عـنـهـ دـوـزـ قـطـعـ عـلـمـاـهـوـاـمـعـرـفـ وـ قـدـاـشـرـنـاـ
 لـ اـ هـنـدـاـسـاـ بـقـاـفـذـكـرـ وـ اـمـاـ اـثـاـئـهـ
 هـنـهـاـ اـذـاـ خـرـ حـصـوـظـنـ بـلـشـهـ مـنـ اـ طـبـيـعـهـ لـ اـ
 اوـ اـمـغـضـبـشـاـ اـخـارـجـيـهـ وـ اـحـالـاتـ اـغـرـبـيـهـ وـ اـفـلـيـهـ
 اـمـوـجـوـدـهـ لـ اـهـلـهـ اـمـرـبـيـهـ مـنـ اـ قـوـهـ وـ اـنـاـكـهـ
 فـبـهـ بـخـيـثـلـوـهـ مـكـنـ مـنـ اـسـارـعـ اـزـامـ وـ شـبـكـهـ
 بـلـ بـهـوـلـاـ بـعـشـنـهـ بـهـ عـنـدـ اـعـقـلـهـ وـ هـنـاـكـهـ

اذا ازمننا بالحمل اقضى على حال المُسلم وندبه

بالاسلام فنا اذا شكر كننا في انها زلما

بصلوة الميت لم يذكر بجهله فطره داعية

الانتباذ بخلاف الصنم لانا زلطنا اثر

مجاصيل المخلفة مع ظلم النظر عن وجوبه

شرع من الشرائع مجبولة عليه ولا بد في دعوه

خلافه من داعي وصفاته لكن الطبيعة طبيعة

معروضة عن المذاق كالصلوة والصوم وما ثنا

اما مع ذلك التزامه بالاسلام وبنائه على

افتقاء اثار الرسول والشرع بورث المظن بالله

وان لا يوجد عيوب الاطياف وامكان الامر

بالذبحة أهل سائر الشراح ونكلًا لفهمه
 ليرهد الظن ومرأة اثنان صدرها زمانه
 يبرهن وقد يساعد الغلة فذرئا لغة هذا
 اذا علمنا بمعناها مفهوم الفاعل والعامل و
 اشاجبة اصالة الصفة فيما اذا جعل الحال
 او عمل على العامل مع المخالفة في الجملة ليس الا
 من باسم معروف المعتبر كما الاختيارة افاده
 لكننا في المبحث عدم مخصوص الكلام بغير سبب
 وعمومه لا يرجع الى الكاذب ابدا فمقدمة
 ان ظاهر المهم في الطبعتين مثلا اهل الاسلام من
 حيث ادبارات الاطهارات غالبا بالصريح وهذا

فعل العبيه من اهل الاسلام وفي غير ذلك من
 الافعال والمعاملات بما يسر في مجمله فلا
 يدل شيئاً على الكنا في لسته على المحمل كما هو واضح
 واما اخلاقنا المظام فتحتفل بالحال باختلا
 المال وكثرة المحاط به والمسر معهم وعملها
 والظاهر عادة اخلاقنا عدم حمل افعال العبيه
 على العبيد لغفلة شعورهم او ما يعيشون
 المظلوم قائم العبرة المحتجزة بالنسبة الى
 الاعمال وله كان من باب المحمل على العبيد على معتقد
 الحال فلما امضي به شرعنا وامر الکناد في
 هذا الباب عند اظهاره من اهل الاسلام و

وابحث معهم معاشرة الصدقه لعلنا بالامان
 مع المحافظه بخلاف اهل الاسلام فانهم لا
 يخفى عليهم الموارد الخاصة ما احمل على
 للذات ملء ما امضاه معنى كل احد في حق كل
 احد وقوله عي شيخنا الانصاري قوله
 على ما انسبه لاستاره يخفى ما انسبه
 الافعال الصادره من الصوره الا في مثليه
 ووفيه صحيحة فاسد الشارع من اعلم انه
 لا يعقل المعارض بين الفاعله والادلة حيث
 ان مصلحة الاوامر تهم المخادع بما هن
 شارع ومحاجة مثليه الامدان الكاذب

إلا أطيبه وإنما يقع النعارض الصوري فيهما و
 بين الأمانات المجموعلة لمن لا موضوع لها المعتبر
 وكذلك البراءة لكنه بخلاف حكمه الأمانة معتبرة
 عليها مطلقاً وردتها على البراءة لأن مودعها
 البيان وهي بهذا أثنا طلاقاً مع الاستصحاب فـ
 ملاحظة استصحاب الحكم الوضعي وهو عدم
 التقل والاشغال وما يكتبه كل من يابع البيع
 والمشتري الثمن وناره مع استصحاب الحكم بكله
 من جواز نصري كل من يابع بما يبيع المشتري
 والثمن في ناره مع استصحاب الموضوع كاملاً من حيث
 عدم الالوع اذا شئ في المقدمة من جهه لا شد

و حكمها على انتصاف الحكم الموضع على
 الشك في الاحتمال و عدمه ناشر من الشك في
 و عللها ببعد خصائص المقادير بما يزول الشك
 الأقل والأعمى من الفاضل الميزان موسى محمد
 اشتغل على هذا باب الشك في الفساد إنما
 ناشر من الشك في الموضوع كابلوغ و سببه
 عدم الابلوغ حاكمة عليه من قبله وأن كان كالآخرين
 منطاباً بهن شبيهه ولزداد توحيد ما أفاده سببه
 من حكمه المقادير على انتصاف الصواب كما
 ذكرنا فحال ما في هذا القول يمكن أن يقال أن
 فرض التعارض يزيد انتصاف الحكم والموضوع

وبين الفاصلة إنما هو مع الأغراض عرض كوفة
 لاستصحابها الموضوع على الحكم بنيتها على موافقتها
 التعارض فينزل لها وهو مضطرب كلما نادى لاضطرار
 لأن محل الكلام في تقديم الفاصلة على الاستصحاب
 إنما هو لاستصحابها الموضوع دون الحكم بعد
 اختلافهم في تقديمها على الحكم كما أوضح به
 بعض مشايخنا أنه قد عرفت أن المراد من
 عدم التقل والانتقال إنما هو العدم الازلي
 وظاهر له غيره ينبع عن ال碧 نوع فعدم بغنم ينبع
 الأمر بالآخرة لانك لا تقع مع سليم انهاء إلا
 بذلك وسيأتيه الشك في نوع المصحة

ويشكرون به الأصل فيما لا يحصل فيه لأدبيه
 لما حذر أصل الفساد بمع القاعدة ونعاونها
 بالليل من التوجيه بما وحده رهاناً من المعاونة
 وسيماً بحقيقة كذا الحال بالتبليغ الحكيم
 الشكيل والفرقان الشأن الحكم ليكون
 مسيباً عن الشك في الصحة فمع واسطه الشك
 في الحكم الوضعي بخلاف الحكم الوضعي للأشكال
 فشئ من ذلك ولما الكلام والشكال في حظوظ
 حاطها مع الاستحسان الموضوعي والهدى
 اطال الاستشارة والإفادة وتحفوا الأمر في
 بحر الفوائد بما لا يرى على وجه حاصل بالحقيقة

وَقَاتِلُ شِخْنَا فَدَهُ الْحُكْمُ بِالصَّحَّةِ وَلَنَا فِرْجَنَا
نُوافِذُ لَائِعَ دُسْاعِلِهِمْ مِنْ جُمُلِ التَّبَرِيجِ الْأَمَدِ
لَا بِاسْبُعْبِينِ بِإِعْمَالِ الْحَالِ وَالْجَمِلِ وَعَيْنِ
مَوَارِدُ النَّظَرِ وَعَلَيْكَ بِفَنِي الْبَعْرِ قُمُولُ
جُزُءٌ فِي حِصْرِهِ حَاصِلٌ مَا اسْنَفَتِنَا مِرْجِيَّةُ شِخْنَا
الْعَلَامَهُ فَدَهُ مَضَافُ الْمَضَافَاتِ الْمُضَافَاتِ
إِلَيْهَا الْإِسْتَارَهُ وَبَعْضُ مَا يَقْنَدُهُ فَدَهُ الْحَفَاهُ
مَعَ مَوَارِدَ اِنْظَارِنَا بِجِسْلِ الْفَكِرِ الْفَانِرِ الْفَانِصِ
حَكْمَهُ الْفَاعِدُ عَلَى الْاِصْلَالِ الْمُوْصَوَّمَ مَعَ فَرْضِ
جِئْنَهَا مِنْ بَابِ الْفَطْنِ كَاهُو الْمُسْتَقْبَلُ لَا كُثُرُ
جِئْنَهَا مِنْ جَهَنَّمِ الْمُتَعَبِّدِ وَلَمَّا مَعَ حِصْلَهُ اِمْرِ الْاِصْوَ

التعبدية إذا وحظ حالمًا مع اصالة عذابه
الثابت قبل العقد لغافر ضيقها والحقيقة
بضم الهمزة مفاده عدم توكيل الآثار لما يدل
عليه شيء والمحض لا له الفاعل معلمه فتهي
حاكمه عليه فليس هناك غافر ضيق الحقيقة و
للسير مفاده عدم كون الموجب سبب العذاب
السابقة لعم هذه أيامها على الأصل المثبت
الثابت عدم جحنه لا بقوله لاحتاج وابناد
الغافر ضيقها آثار كون الموجب الخارج عن
سبب حنه نود منكذا بل يقوله مقاala
ولله الشفاعة عدم وجوب التبعي عادها وجوج

وَهُذَا نَقْوِيُّ الْبَلَافُ وَتَعَارِضُ مُسْبِلَا لِلَّانَاقَةِ

هُذَا الْمَذْكُورُ كَرْنَرُ الْيَقِنِ فَهُنَّ يَأْنِي لِلْبَلَافِ

الصُّورُ وَهُوَ مُسْلِمٌ وَالْوَجْهُ فِي ذَلِكَ لِلْمَذْكُورِ لِأَمْعَنِهِ

لَلَّا سَنْصِنَا إِلَّا وَجْهُنْدِيْلَهَا مَشْكُوكٌ بَعْدِ

شُرْبَلُ الشَّارِعِ مُؤْرِدُ الْفَاعِدِهِ مُنْزَلَهُ الْمُغْطَوِعِ

وَالْعَادِهُ لِلْخَمَالِ الْفَسَلِ الْبَلَافِ لِلْبَلَافِهِ بَعْدَ الْحَلِّ

السَّابِقَهُ هُذَا غَاهِهِ التَّوْجِيهِ وَفِيهِ أَنَّهُ مَفْلُوْ

فَنَفْوُ لِأَمْعَنِهِ الْفَاعِدِهِ إِلَّا وَجْهُنْدِيْلَهَا

إِنَّا رَمْشَكُوكَ الصَّرِيْحِ وَاحْدَهُ مُؤْرِدُهَا مُنْزَلَهُ مُغْطَوِعِهِ

الْعَوَاهِهِ بَعْدِ شُرْبَلُ الشَّارِعِ حِيمِهِ الْاسْنَصِنِيْ

بَعْدَهُ مُغْطَوِعِ الْبَفَاءِ مُنْكِرِهِ بَعْدَهُمْ وَبَعْدَهُمْ

لعدم الشك في الصحة بل يكون بمنزلة مفطوع
البيان فعلى النلام محصر عنده هو وجبع الفاعد
بخلوهها غير الفاعد لولا افتقرها على الاستصحاب
لوفتنا عبكم جربناها الا وزن موادها استصحاب
او غاية قوله الفاعد لوفتنا انه كذلك حسب
الاعلب الذي خلا فنه غاية التذكرة الملحقة
بالمعلوم وبرجح الفاعد باختصاصها كما فعله
الاستاده مبنية على الاوزن لكن الظاهر كما
استخرج بعض الامثله لاجراء الفاعد مع
خلو موادها عن الاستصحاب لا ول ما فعلنا
ولذا لوحظ حالها بمحاط اثباتها صدر العقد

من البالغ مع الأصل الموضوعي بالحاظ اثنان
 صدوره من غير البالغ فيعارضنا عارضاً
 حقيقة استدل الأئمة بدعليه براز الاو
 او الأصل مثبت كما في كل الاستدلالتين
 عدم افاده التعارض بهذا الوجه بل هو يصدق
 من البطلان لكنهما عنده متظور منه اما
 الاو فلأننا وان سلنا كون الأصل مثبتاً كما
 ذكرنا كما ذكره الاستاد الأئمة يمكن التقويم
 به بخلافه عليه ولعله وجيه في عدم استدلال
 سبباً نافعاً بـ هذا الوجه ولا يحتاج الى احمل له فيه
 على محاجة المنشاه والتنزيه والاصحة ما ذكره

ما سببوا وَدَعَةً عَلَيْهِ مَا تَلَبَّرَ صَدَرَ لِعَفْدِهِنَّ
 غَيْرَ الْغَمِيعِ الْأَثَارِ الشَّفَقَةُ الْمَزَرِبَةُ عَلَى عَدَابِلِهِ
 وَهُوَ وَاضِحٌ غَامِبٌ بِلَكَارِ عَلَيْهِ نَبْوَانَ لِلْبَوْ
 مِنْ أَثَارِ أَصَالَةِ الصَّهْمِ الْمُسْتَدِرِ مِنْ الْغَمِيعِ أَفَاقَ
 الْزَّامِنَ الشَّارِعِ بِزَرْبَانَادِ صَحْبِ الْعَفْدِ لِلْأَدْ
 لِرِبْبُوتِ الْبَلْمُونِ وَصَدَرَهُ مِنْ الْبَلْمُونِ لَهَا لَانْفَرَ
 عَلَى هَذَا الْوَجْهِ وَلَا نَدَعِي فِي الْوَاسِطَةِ أَوْ خَفَّاً
 لِخَفْفَهَا حِلْبَةَ جَبَّاتَا بِلَنْدَعَانَ لِعَصَالَةِ عَدَابِلِهِ
 نَذَلَ عَلَى بَطْلَانَ الْمَوْجَوِ الْفَاعِدَةُ عَلَى صَحْفِهِ أَمَا
 عَنْقُوَ الْمَعَارِضِ بِنَهَمَا لِمَخْفُودَ لَا لَهَا يَهْدَنَا
 الْوَجْهُ فَمَخْفُودَ مَا دَلَّ لَاهِنَاهِنَا مَلِهَ هَذَا الْوَبَهُ

فليس إله إلا ربنا لا يطعن على ما أوصى ونفت
القطع بعده البلوغ ولا معنى للإنتصاف إلا
ووجه ربنا لا يرى الشاب في ذلك على بطلان الموجه
وآخر الفتاوى بالعكس كما هو واضح ولأنه من صفات
عدم البالغ وبطلان الواقع بزخم وواسطته
حتى يكون الأصل مبيناً لا يقال له ليس بطلان
العقل الموجوه مثلاً من آثار عدم البلوغ العقلي
الواحد ليس صحيحاً به فكذلك في تبرير عدم البلوغ
الشاب يطلان هذا العقل فإن بطلاناً لم يوجد
من آثار عدم البلوغ الموجوه فعلاً بحكم الإنتصاف
وبوضوح ذلك مما إذا ولد من زنديق غبياً به ولد

دِيْنَةَ قَمَّ

شَاءَ مِنْ عِنْدِهِ مَا شَاءَ وَجُنُونُهُ لَا يُرَى سَبِيلٌ
 اسْتَحْسَنَ حُجُونَهُ وَجُنُونَ الْأَنْفَاقِ عَلَيْهِ مِنْ مَالِهِ
 هُوَ مُثْلُ مَا تَحْرِبُهُ وَمَا التَّائِبُ لِلَّاتِي نَمْنَعُهُ
 الْأَنْفَاقُ كُلُّ أَفَادَهُ فَلَمْ يَعْرِفْهُنَّ مَا يَرْتَهِ عَلَيْهِ
 الصَّحَّهُ هُوَ صَدَدُ الْعُقْدِ مِنَ الْبَالِغِ الَّذِي يَتَعَلَّمُ
 الْفَاعِدُ وَمَا يَرْتَهِ عَلَيْهِ لِفَسَادٍ عَدَمَ صَدَدُهُ
 لَا الصَّدَدُ مِنْ عَبْرِ الْبَالِغِ فَإِنَّهُ ضَدُّ وَظَاهِرٍ يُفْسِدُ
 الْأَشْرَارُ الْمُفْسِدُ لَا الْفَتَنَعُمُ إِذَا كَانَ لِصَدَدِ الْعُقْدِ
 مِنْ عَبْرِ الْبَالِغِ اثْرٌ يَحْدُثُ ذَاهِنَهُ بِبَيْهِ الْحُكْمِ
 يَحْقُمُهُنَّ الْمُصْدَرُ الْمُرْتَهِ عَلَيْهِ هُنَّ الْأَشْرَارُ عَمَّا
 اسْتَنَادُ الْبَطَلُونَ وَالْفَسَادُ الْمُهْنَدُ الْعَتَدُ وَلَا

وجوده ولا نعارض وجوده لرتبة اغلو فرض

وجوده ولا يوجد بعوارضه من حيثية البحث

الآن يتصدى لها نعم اذا كان الجهة العتمة

او عدم صدور العقد من البالغ محفوظة في

هذا الضد لا يكفي النعارض متحققا و كان يجب

على الابواليبيه كعيسى بالجملة النعارض الوجه

الرفع المفيدة للخصم متفق على عدم الاشر وال موجود

صورة على ما يبرئي مع عدم ترتيبه عليه لا

فائدة فيه لكن الاولى المنس الرايه بعد عدم نعاف

الآين المعتبر من ولا الغيشانه احد لها كما يتناه

ولاباس يفضل غير عيادة لا يتفقا لبعد

وجوب التعارض أو لا الامر يتحقق وازا صرامة عدم
 البلوغ وجوب الصنادل اخراج الحكم شرعاً بحسب
 المفهوم غير صالح بل وجوب الحكم بعد صدور عقد
 من بالغ فارتباطاً بالإثارة السابقة للوعضين مستند
 الى عدم التسلسل الشرعي فالحمل على الصحيح يقتضي
 كونها لافاع البائع الصادر من بالغ وهو سبب شرعاً
 وانقطاع الحاله السابقة على المفهوم اضاله
 عدم البلوغ لأن وجوبها الحاله السابقة
 من وجوب العقل من حيثها لذا بيع الصادر من
 عن بالغ بحكم الاستعانته لا يوجب الوجوب
 الحاله السابقة على هذا المفهوم فاته الامر

السُّلَيْلُ مِنَ الْأَرْضِ وَإِنْ قَصَنَا أَنْهِمْ نَبْعَثُ لَهُمْ

اثار الخواشة وبلائazio احتفال المولد بآن

الصلة الموجوعة عن عدم التفاصيل الوجودية كغيرها

الإسْنَادُ الْعَلَامَةُ لِلرَّضَى وَفَالْوَالِدَةُ

ان عدم المعلول مستدل الى عدم العملة الفنية

ولديت فرزاً دعَمَ العملةِ الْكَامِةَ بِصُنْعِهِ

خُرُودَةٌ أَسْتَحْالَةُ اِنْطَلَاقُ الْمُعْدَمِ عَلَى الْمَوْجَعِ

وَضَدَّ عَلَيْهِ حَقِيقَةُ شَهْرِ أَوَّلِ هَذَا الْهُوَ

لشئ شئ كالعملة الذامه فما انت من يه نفسيه

وهو عدمها كلاماً عهتماً مما يحيط به العقول
 المأمورين الصالحين والمتغيبين إنما هو سر حكم الأ
 الاجتماع مفضلاً إلى اضطرابه إلا رفاعة مجلدات
 الفتن لا مكان له فمما كانوا سروا وأخفوا
 فلابد من انتصارات العلة النافذة بآفة غير العلة
 النافذة كونها أعداء لعدمها وإنما
 من المدهش أن كل ما لا يكتن عن رب الشئ وهو رب
 بذلك لأن عزيز الله تعالى يعنى به فما لا يكتن
 ليس هو البشر فهو عينه ذلك لأن غير رب الشئ
 يفتحه ويعينه إبانه فإذا لم يكن غير الله تعالى
 أدنى حال لتفريحه فنقول إن العلة هنا

غير العلة الناتمة بالمداهنة والتسليم والعلة
 الناتمة غير عدتها أيضاً ينبع العبرة
 هو عدمها لأنه قد يكون غير الشيء ففيه دفع
 لم يكن غير الغير العين لـ لأن النفع والتفاني
 ورد عليه أنه لا يبيح الجماد غير التبادل
 غير الم gioan فعل ما يأمر فالابدان يكون المجنون
 جماداً مع مداهنه بطلانه لكن لا يتحقق أن هذا إلا
 بدفع الاشكال عن عدم كون العلة الناتمة
 من افراد عدم العلة الناتمة بطرد في التفصي إلا
 أن يحصل المطلب فهو أن غير الغير غير منعين
 لكنه مختضر بما إذا كان المحمى حمل بـ وهو لا دافع

والكلّي والفرد ولبنانير فولمنه ضرورة
 استحالة انتطاب المعدم على الموجو معنا
 ان الوجود والعلم نفي صناعي في صداحه
 على الآخر وحمله عليه لازوم الاتحاد بين المؤ
 صفع والمجموع كالنهابين كلنا فيه بين الوجود
 والعد كما هو نفاض النفاذه وبرد علبيه
 المناضه اتها هي بين الوجود والعد المطلقي
 والوجود عدمي خاص كوجودي بدل عدم
 لا الوجود المطلقي والعد العام ولا الوجود المخصوص
 بخصوصته والعد المخصوص بخصوصته غير ذلك
 المخصوصة كما انها الوجود لا شجر او رد لا

شجرة الوجه
من ورقها
وأزهارها
وأثوابها

شجرة دعوى سخالية يطلبها المعدم على الموجو
من نوعه والوجه في ذلك مع ان المذكرة هو ما
خففه زه ان لعدم المصالحة من الوجه وشا
من التحقيق وهذه ملأ خطتنا حيث غلبة بعد
العملة ولو لا ذلك لما كان يمكن عذر زيد وعد
عمر وفروعه دون الابن في الاعدام من باب الميراث
في الشدة ضعف وقوه الوجه خلص لا شد
ووعدم الاعتبار بالشدة في صحة الكلام
الصادق المتكلم من جهة الدفن ان يكن
كونه هازلا ولا هبنا وغافلا او فاصلدا
جيئ فانه لا يعني بالاخذ بالرأي لسيبه

العقلاء وبناء اهله كل عرف في كل ديانة
 مثلاً في بطيءها نهم المختلفة كما هو الحال بالنسبة
 الى الشك في النشو عن عرفة فلبيك يجله الكلأ
 كأشفاعته او ايجاده بغيرها للفظ فاصدرا
 عالماً للداع دعا الامير رد الدين فان هذاؤ
 ان لا بناء في حمل حلامه على الصحيح ولا يلزم منه
 عدم الحمل على كونه كاسفها بفتح بوجيه لا
 فالصريح وما بناء على فلان وذلك لأن
 علم خلاف ذلك والواضح في المقام من العقلية
 المورثة لا اطريق لها المسلح بالقطع الامام عليه
 بالقطع هكذا يتحقق المقام لكنه لم يكتبه

امثال المقام غبدهن قبل الشارع وما
فعله إنما هوا لامعاً لا مُرْعَنْدَا أو مدار
خصوصه من الموارد وربما يدخل على حلحخصوصه
ووجه الحمل على الكاشرة والالتفات ثم أنه
ذرى دعوه كونه هازلاً وإنما فِي ظرف وبعه
الآخر في حسنهين من جهة أنه الأول من جهة
أن المذكورة كلام صادق ما عتقد به ألم لا الشيء
من جهة أنه مطابق للواقع ألم لا يبيح الآنسا
وأن مادل من الكتاب بالسنة على وجهه ترتبة
 فعل المسلم على فتح الحلال على الحسن والاجتنب
 بذلك على وجهه الحمل على القبح بما معنده الأول فتح

المناط لولم يقل بالدلالة اللفظية لكون
 الفعل أعمّ من المول وهو أحد أفراده وفعل
 للسان مضارعاً إلى عدّة خصائصها بالفعل
 وقد عبر بالامر وغيره من الأمور العامة بـ
 باس يترتب على الأمور مصنوعة ما زال كان شيئاً منها
 متربعاً على صك بهذه المفهومات في المعنى الثاني
 لعدم الدليل كما يظهر من سوابي المساحة وله
 يقبل به أحد بضاعاً وأما الكلام في اعتقاد أنه
 فنظمه بعد النازل في حال فعله وقوله ثم
فَلَمْ يَرِدْ إِلَيْهِ مُؤْمِنٌ بِهِ إِلَّا كَانَ مُؤْمِنٌ
وَلَمْ يَرِدْ إِلَيْهِ مُكْفِرٌ بِهِ إِلَّا كَانَ مُكْفِرٌ
وَلَمْ يَرِدْ إِلَيْهِ مُجْرِمٌ بِهِ إِلَّا كَانَ مُجْرِمٌ
وَلَمْ يَرِدْ إِلَيْهِ مُنْكَرٌ بِهِ إِلَّا كَانَ مُنْكَرٌ

الصلوة
فاصفاً مثماً هنَّ الْمُسَاوِيُّونَ
وَالسَّلَامُ عَلَى الْمُهْرَبِينَ
إِلَيْهِمْ لِكَانَ كُلُّ سَبِحٍ
تَبَلُّقُ الْحَالَاتِ
الْمُفْطَوْجُ بِقَبْرِ طَبِيعَةِ هَذَا
مَقْعِدُهَا

عَلَمَهَا الْخَصْرَ الْمُبِكَ الْقَبْلَ الْكَبِيرَ الْأَعْظَمَ
الْأَسْدَ الْجَلَدَ الْوَزَارَةَ وَالْمَكَانَ الْمُكَثَّفَةَ
أَحْدَافَ الْمُكَلَّبَةَ كَثَنَافَ الْمُكَثَّفَةَ وَفَطَاعَ عَلَى
مَيْرَكَ الْمُسَرَّ الْمُكَثَّفَةَ فَهَبَتْ فَهَبَتْ فَهَبَتْ
فَأَمْرَتْ فَصَصَتْ فَشَهَادَتْ بَهْ

وَأَخْصَاصَ نَلَكَ لِيُنْقَرُ مِنْهُ ظُلْمٌ

أَخْلَلَ الْكَلَامَ لَذَادَ اسْمَ اللَّهِ الْعَلَمَ

أَحْمَدَ مُحَمَّدًا كَرَمَ دُبَابَ الْعَلَمَاءِ عَلَىٰ مَا دَسَعَ

مَا لَوْهَا كُلُّ هُطِيلٍ إِلَيْهِ مَوْلَىٰ لَوْدَىٰ وَ

إِلَيْهِ حَمْدًا عَلَىٰ أَسْمَاعِ الْمَلَائِكَةِ وَمَلَائِكَةِ

الْأَعْلَاءِ وَجَنِحَ طَاهَدَهُ وَأَعْدَدَ لِلْمَاعِدَةِ وَسَوَادَهُ

وَحَمَادَ عَادَ كَهْلَاهُ إِلَيْهَا سَوَادَهُ مُحَمَّدًا

أَصْلَعَ الْأَعْمَالَ وَحَصَّلَ الْأَمْالَ مُدَّ وَرَ

الْدَّوَارَ وَدَمَعَتِ الْعَوَامِيرَ عَالِيمَ الْأَسْرَارِ

الْمُطْلَعَ عَلَىٰ الْكَلَمِ شُغْرَ مُعَظَّلَ فَسَادِينَ الْوَ

وَخُلِّلَ عَرْشَ الْكَلَامِ وَاسْلَمَ الْكَلَامَ سَلَامٌ
عَلَى رَسُولِ هَدِيَّةِ الْمُنَادِيِّ السَّلَامَ وَدَعَا
إِلَى الْأَسْلَامِ أَقْلَى الصَّابِرَةِ وَالصَّدُّورِ
وَعَلَى حِوَامِيلِ كَلْمَهِ صَوْبَادِيعِ مَسَالِكِ الْمَعَادِ
وَمَطَالِعِ مَذَارِكِ الْمُتَلَدِّدِ مَاسَالِكَ الْمَلَائِكَةِ
وَسَارَ السَّمَاءَ حَوْلَ الْمَوَاءِ وَالْمَدَّاءِ
وَوَزَاءَ الْجَمِيرَ وَالسَّلَامِ احْرُذَاطِلَّا عَالَمَكَّا
دَحَلَ مُحَمَّدَ وَلَلْعَالِيَّهُ اسْمُهُ اسْمُ الْإِمَامِ
وَلَدَ الْإِمَامِ مُؤْنَسَهُ عَلَى رُفَحِهِ السَّلَامِ
إِلَى مَوْلَاهُ صَفَرِهِ الرَّسُولِ دَكْلَادِيَّهُ الْكَرَامِ
وَصَلَّى إِلَى الرَّقِيرِ الطَّاهِرِ لَأَحَدَهُ وَلَأَهْلِهِ

قوله في
و داروا بهم و اخْرَجُوهُ
يُبَشِّرُونَ بِهِ مُحَمَّدٌ
تَعَوَّلُونَ عَلَى نَعْلَمٍ
فَلَا يَرْضَاهُ الْكَافِرُونَ
عَلَيْهِنَّ أَنْهَاكٌ
وَأَوْلَادُهُ الْكَافِرُونَ
وَصَدَّلَ إِلَيْهِ
فَقَسَرَهُمْ فِي
الْمَيَانِ كَمَنْ
كَاهِنَتْ مُوسَى
جَعْفُرٌ سَلَامٌ عَلَيْهِ
كَاهِنَتْ مُوسَى
أَلْصَاحُ أَلْصَاحُ
وَالْمَرْوِيَّةُ لِلْمَرْوِيَّةِ
تَهْبِيلُ الْمَهْبِيلِ
وَتَهْبِيلُ الْمَهْبِيلِ
مَفْعُولٌ مَفْعُولٌ
أَلْمَسَهُ الْمَسَّ

مُوسَى عَلَى رِوْحِهَا السَّلَامُ وَلِحَسَنِ الْهَوَاءِ
 كَلَالَ الْقُرْدِ إِلَى حِدَادِهَا حَالَ لَهُ الْمُرْدُ زَانِي
 الْأَصْلُحُ أَهْمَالِ الرِّحَالِ وَالْكَوْدُ وَهُوَ الْحَالِ
 سَالِكًا صِرَاطَ حَرَمِ رَاحِمِ الْوَسَائِلِ وَإِغْمَالًا
 لِأَوْسَعِ لَادُرِّ زَانِي اِحْمَدِيَ الْمَسَائِلِ وَكَنَارِيَةِ
 سُونَدَ الْوَهْمِ وَهُمْ سُوقٌ وَسُمَّاً وَجَنَلَ
 أَمْرِ الْمُسْلِمِ عَلَى الْأَصْحَاحِ أَمْرًا حَمَاهَا أَعْمَلَ
 وَسَقَهُ مَعَ مَا هُوَ أَحِلٌ لِأَمْسَايَعِهِ وَلَا
 مَسَاهِيلٌ وَمَا عَدَلَ لِمَا حَرَرَهُ فَتَرِزُ الْوَسَائِلِ
 وَعَلَمَاءُ الْعَصْرِ الْمُعْلَمُ وَلِمَلَأَ مُوسَى رِحَمَهَا اللَّهُ
 وَالْعَالِمُ الْعَالِمُ أَهْلُ الْهَرَدِ دَامَ عَلَاهُ وَهُوَ

تَرْضِيَهُ نَفَاهَا شَرِيدَ
 وَمَا شَجَارَ فِي دَهَنِ
 بَشَّحَهَا الصَّدَّا
 عَصَمَهُ تَعَاصَرَ
 أَنْصَارَيِي وَأَنْتَيِي
 بَشَّهَا بَحْصَيِي
 سَنَهَا سَبَّهَيِي
 وَالْمُبَشَّرَيِي بَلَهَيِي
 بَحْصَهُ بَخْصَهُ فَتَغْصَبَ
 وَهَجَالَ سَنَهُ حَالَ
 أَلْتَصَبَهُ بَهْبَهَيِي
 صَوْلَانَهُ شَنَهُيِي
 شَنَهُ بَيْنَ بَيْنَ
 رَشَمَهُ بَرَقَهُيِي
 أَنْهَانَهُ شَرَوْنَهَا
 بَهْلَانَهُ عَمَّ
 بَهْلَانَهُ بَهْلَانَهُ
 بَهْلَانَهُ بَهْلَانَهُ
 دَوْنَهُ صَلَحَهُ

اطْسَانَ لَانَهُ لَوْنَهُ لَمَانَهُ
 بَمْ فَنَهُ لَدَنَهُ لَمَنَهُ لَنَهُ

أَطْلَسَ الظُّورَ كَا سِلَاصُولَ الْمَعْوِلِ وَ
 حَامِلَ لِلأَحْكَمَةِ كَمَا هُوَ مَعْلُومٌ عَلَى مُطَّافِ
 وَهُوَ الْمَأْمُولُ وَسَأَلَ اللَّهُ مَوْلَاهُ اِصْلَاحَ
 سَقْرَ الْأَوْهَلَمْ وَعُمَّوْعَوْ آئِنْ لِعَلَمَاءِ
 الْأَخْلَاقِ وَسَوْا هُمْ عَلَى التَّعْلُمِ وَالْسَّلَامِ
 وَالْإِيمَانِ اِمْرَأُ اِصْكَلْ هَلْ بِحَمْلِ الْأَمْوَالِ
 الصَّاحِحَ اِمْ لَا اَعْلَمُكَمْ وَرَأَيْتَ الْمَا عَلَمَ الْحَالَ
 كَمَا هُوَ اَحَدُ هَذَا مَا صَحَّ هُوَ مَا كَمْلَ وَ
 عَكْسَهُ هُوَ الْعَاطِلُ وَكَمْلَكَلْ اَمْرَهُ الْكَلْمَانِ
 اَعْتَدَ لَهُ لِاَصْتِولَهُ وَعَكْسَهُ عَكْسَهُ وَاحِدَهُ
 لَوْدَدَارِ مَا عَلَمَ كَمَا لَهُ وَعَطَلَ طَلَلَ عَلَى

حدها الأصل لا علم الحال الأول ورد
لرقة عكشة اما كلام مورد الامر مجمل على ما صحة
ولو قمع علم حاله الاول كعكم على ما تمع
ل ولو دلائل لهم الحال واما علم كلام كلامه
وعكمه مع عدم ماد غاها الا ما عداه في
اصلاح الاوهام وتحمل اعمال اهل الاصل
على الصالح كالمسلم والآحادي المخالف
اعمال التسويف كاللوم وما سواها
عمل الكلام أمر سواه وهو الحجر على الصالح
لو قمعه له المسواه وعده دلي على لادل على
ما ادعاه رؤس كل الدلائل اما كلام الله مدل

كلامه

كلامه أعملوا العِبُودَةَ حَرَّ المَدْعَى عَامَهَا
 وَلِمَا سَوَاهَا وَلَوْا وَرَدَ هُوَ مَادِئٌ عَلَى الْمَدْعَى
 اصْلَادِعَالَادَالَشَّاعِلَالْعَاطِلَحَكَمَارَهُ
 هُوَ الْجَلَ عَلَى الْعِيَالِ الصَّاحِحِ وَعَدَمَ طَرْحِ مَدْلُومَهُ
 ارْدَهُ مَدْلُولَهُ هُوَ عَدَلَ الْمَحَاصلَ الْكُلَّ صَحَّاَهُ
 لَا مَحَاالَلُوْجَلَ عَلَى الصَّرِحِ الْحَكَمَرَ لَوْمَعَ عَطَلَهُ
 عَلَى مَا عَلَيْهِ اللَّهُ وَمَدْلُولَ كلامَهُ الْإِاعْلَى حَلَامَ الْأَكْلَ
 الْأَمْوَالَ الْعَاطِلَالَأَلَوْعُومَلَ طَوْعَانَ أَحَرَهَا
 دَلَ اصْلَادِ وَصَرَافَهُ الْأَعْدَلَهُ هُوَ عَدَمَ الْحَلَ الْأَلَوْ
 عَوْمَلَ الْأَعْوَمَ الْحَلَلَكَلَمَ الْأَعْوَمَلَكَنَاهُ مُهَاجَدَ
 مَدْلُولَ كلامَهُ الْإِاعْلَى طَرْحَوا وَهَنَاءَكَمَكَمَ

وهم حرام ومسواه ولطاعون على محلها مأكل
 المخصوص بما مدلوله أحمل أمر المسلمين على الأبو
 دصلائفاً حوالى سبعين مسواه وهو لو كلام ذلك
 إلى المحو صراط ولو حرم عدم الحمل عليه إلا كمل
 لولا علم صدره أو الكامل حتى عدم الحمل
 الكامل لولا علم صدره أو العاطل فهو أوله
 وهو ما يحرك الناس ودر دريم هو على الوداع عن
 دعاء المسواه وهو مستلم كما هو مأكل الآخر
 ادعاه لا واحد كل ما دعاه لا يحرر فهو مستلم
 أقاضيه موارد التدعويه ولو مع عدم اسئلته سواه
 لا واما الأدراك لهدم الأمور معاد او ما

لا يدرك بغيره لأنها مدعى به لا يدرك بغيره لأنها مدعى به
 لا يدرك بغيره لأنها مدعى به لا يدرك بغيره لأنها مدعى به

لهم إنا نسألك ملائكة حفظك
لهم إنا نسألك ملائكة حفظك

لما ولهما أصل ولodel ما صوألهما هوه كل
الله أو المعصوم ما صح الأجل إلا لو علم وصو
احكها إلى الحلم وقع الوصوح عمال الأصل
عوما ولodel سائر الدليل صحي ولو مع دعوه
عدم وصوتها إلى الأدراك والحلم معها
هل مدلول للدلائل الحمل على ما صح لذاته
او العامل كه مؤدل كلها على ما صح لذاته
العامل ولodel الدليل لا كلها مع السطوع
او التراو ما دل ذا أصلا أقل ما لا علم
علم العامل حكم المؤدل عذر وحرم على المدعى
عدم ادراك حكمه ولو حكم واحد لذاته العالى

كلمة اليماني في بحثي في عدم
فلا يدركها فوزي البهاء في عدم

كلام وكم الوعم عَدْمُ عِلْمٍ وَهُوَ دَوْمٌ
 أَخَالَ إِذْرَاكَ حُكْمَ اللَّهِ كَمَا هُوَ بَحْرٌ عَدَمٌ
 الْإِذْرَاكُ دَلَلَ كلامَ اللَّهِ وَالْمَعْصُوْنَ عَلَى الْحَمْلِ
 لَا يَأْتِي عَلَيْهِ إِلَى عِمَالَةِ الْأَرْضِ وَهُوَ سَوْءٌ وَكَمْ
 دَحْرَاهُمْ هَمْ لِلْأَمْوَالِ وَعَمَلَ الْعَلَمَاءُ مَعْنَى
 وَالْوَسْطَ مَعَ السَّطْوَعِ فَالْوَعْدُ مَعْلَمَهُ وَحَالٌ
 عِلْمَهُ مَا دَلَلَ كلامَ اللَّهِ وَالْمَعْصُوْنَ عَلَى الْحَمْلِ يَعْدِمُ
 الْإِذْرَاكُ فِيهِمْ سُوءٌ وَهُوَ عَامِلٌ كَمَا هُوَ عَالِمٌ
 مَا دَلَلَ سُوَاهُمَا وَهُوَ الْحَالُ لَوْلَا عِلْمَ حَالٍ عِلْمَهُ
 مَعَ عِلْمِهِ أَصْلُهُ أَهْمَالٌ وَأَعْمَالٌ الْأَصْلُ يَحْلُّ
 مَعْلُومَ الْعَامِلِ عَلَى مَعْلُومِ الْحَامِلِ كَمَا تَرَى

حرر الرسائلة وحواضل كلها عاطل لعدم
 ادراة عدم المحمى سؤدهم او اهالا بالسرور
 والعلماء ما حملوا الا الاعنة وقع السرور
 لو علم عدم عليه هنالا مع عدم عمله
 الارام لعدم العلم واولى سرورا ما لو علم عدم عمله
 وهو مردود لما سأوى لازما وحال الدراك
 كلها او ما علم صراط ادراكها وحرم عدم
 ادراك حكم الله رأسا والاوی اعلامك
 مدلول لما حذر حرر الرسائلة احكاما للعوائد
 حررته صورا وعدا مرسوسلها ما
 لو علم عموم ما زاد العامل وحصر طرائط المحاصل

حرر الرسائلة وحواضل كلها عاطل لعدم
 ادراة عدم المحمى سؤدهم او اهالا بالسرور
 والعلماء ما حملوا الا الاعنة وقع السرور
 لو علم عدم عليه هنالا مع عدم عمله
 الارام لعدم العلم واولى سرورا ما لو علم عدم عمله
 وهو مردود لما سأوى لازما وحال الدراك
 كلها او ما علم صراط ادراكها وحرم عدم
 ادراك حكم الله رأسا والاوی اعلامك
 مدلول لما حذر حرر الرسائلة احكاما للعوائد
 حررته صورا وعدا مرسوسلها ما

لو علم عموم ما زاد العامل وحصر طرائط المحاصل
 دلائل العوائد فرقا في ادراكها
 فحرر الرسائلة وحواضل كلها عاطل لعدم
 ادراة عدم المحمى سؤدهم او اهالا بالسرور
 والعلماء ما حملوا الا الاعنة وقع السرور
 لو علم عدم عليه هنالا مع عدم عمله
 الارام لعدم العلم واولى سرورا ما لو علم عدم عمله
 وهو مردود لما سأوى لازما وحال الدراك
 كلها او ما علم صراط ادراكها وحرم عدم
 ادراك حكم الله رأسا والاوی اعلامك
 مدلول لما حذر حرر الرسائلة احكاما للعوائد
 حررته صورا وعدا مرسوسلها ما

دلائل العوائد فرقا في ادراكها
 فحرر الرسائلة وحواضل كلها عاطل لعدم
 ادراة عدم المحمى سؤدهم او اهالا بالسرور
 والعلماء ما حملوا الا الاعنة وقع السرور
 لو علم عدم عليه هنالا مع عدم عمله
 الارام لعدم العلم واولى سرورا ما لو علم عدم عمله
 وهو مردود لما سأوى لازما وحال الدراك
 كلها او ما علم صراط ادراكها وحرم عدم
 ادراك حكم الله رأسا والاوی اعلامك
 مدلول لما حذر حرر الرسائلة احكاما للعوائد
 حررته صورا وعدا مرسوسلها ما

القول
في المثلث
من المثلث
بما شكلنا
في وجهين

دست العسر عموماً كلام العلامة وعلمهم وعدم علوهم
للدلائل امتداداً كل العلامة ما صحة دعواها
وكلام أعلام ذات على مساواه وعلمهم لا يسلئ
ولأيهم لا يمُول ولا يحمل فالحال بما علم آخر
كلامه رد سالمه اورد العالم المعاصر أهل
ال HERO وهو عدم الترجمة المطلقة مع عموم الادلة
على ما ذكره ومردوده فهو الا درس انتقاماً لـ
والعموم مادلا على الاصل لما هو اصل ولعل
سلوك العمل كما راه العامل ولو مع علمهم
عدم عمله كما رأى وعدم اهتمام الامر لـ
الحمل مسلم امما الامرها ادار مدلاً كلامه واحمل

بعض عدوه بـ^{معناه} متعطلاً في ادعى مدعى
نعم اذ لا يرى في ذلك عذر وله في ذلك عذر

بـ^{معناه} ينبع من العذر بـ^{معناه} اذ لا يرى في ذلك عذر
ان يكون في ذلك عذر بـ^{معناه} اذ لا يرى في ذلك عذر

لَا يَرْجِعُ الْمَاءُ إِلَى مَوْرِدِهِ وَلَا يَنْبَغِي
لِلشَّمْسِ أَنْ تَرْجِعَ الظُّرُفَ الْمُنْتَهَى
لِلْأَرْضِ وَلَا يَرْجِعُ الْمَاءُ إِلَى
مَوْرِدِهِ وَلَا يَنْبَغِي لِلشَّمْسِ أَنْ تَرْجِعَ
الظُّرُفَ الْمُنْتَهَى إِلَى أَرْضِهِ

ما ثُوِّلَ عَلَيْهِ وَلَوْمَعَ عَدَمَ إِذَا عَدَمَ الْعِلْمُ
إِلَّا حَرَقَ مَقْعِدَهُ الْأَمْرُ وَلِمَنْ لَمْ يَرَكُ مَادِلَةً
الصَّحْلَامَانِ أَوْ أَهْمَوْهُ عَدَمَ الْحَلْ وَالْحَالِ الْمَارِكَ كَمَرَ
وَلَوْصَلَ عَلَيْهِ الْمُسْلِمُ الْمَهْوُمُ وَعِلْمُ عَلِمٍ فَعَدَمُ
عِلْمُهُ ادْرَاكُ الْحِكْمَةِ عَلَى كُلِّ حَالٍ لِلْأَحْلَامِ وَعَلَى الْعَالَمِ
إِذَا عَلِمَ كَمَا عَلِمَ وَاحْدَدَ بِهَا مَا لَوْلَا عِلْمُ عِلْمٍ وَ
عِلْمُهُ وَمَرَّلَكُ مَادِلَةً عَلَى الْمُهْلِمِ مَعَ عَدَمِ عِصَمَةٍ
جَلَّ مِنْهَا مَادِلَةً كَعَلِمَ دَلَلَ الْمُصْلِحُ لِلْأَمْوَالِ
وَاحْزَرْ دُوْكَدَلَتَكَلَ اَمْرُ عَلَيْهِ فَهُوَ كَمَا مَدِينَ
عَلَى حَدَّهُ كَمَا الْعَسْكَرُ كَمَا الْحَادِهُ كَمَا
سُوكَمَا لَكَلَ وَلَحَلِي مَلَكَهُ لَا هُوَ حَالَهُ وَحَدَهُ وَلَوْ

أَحَدٌ لَلَّهُ الْحَمْدُ لِلَّهِ الْحَمْدُ لِلَّهِ الْحَمْدُ لِلَّهِ الْحَمْدُ
لِلَّهِ الْحَمْدُ لِلَّهِ الْحَمْدُ لِلَّهِ الْحَمْدُ لِلَّهِ الْحَمْدُ لِلَّهِ الْحَمْدُ
لِلَّهِ الْحَمْدُ لِلَّهِ الْحَمْدُ لِلَّهِ الْحَمْدُ لِلَّهِ الْحَمْدُ لِلَّهِ الْحَمْدُ

حال على أحد الأخاد الفرود على مصروف طرد الأهل
 ما صادم كالله كله وكمال الماء الموارد على عدم
 هو الصالح للحسن السمع مع مرور مد وعده
 حالاً ما صادم كالله إلا لو علم حالاً عدم الوصو
 ولو مع المرور والطول وعلم ما حذر لملك
 ملكه سلماً وذاع عيدها فرور محله وعده
 مال التسلم والوصو فزائد أصل القبح فادت
 على دته وأعلم له ولره هو الصالح وهو أمر
 معلوم ولو مع عدم الأصل والمال بعد ومر
 ما حذر حذر المسالك على ما حكى العمال المعا
 المؤسسة المحرر على الرسائل دفعه قد الأصل

٣٦

عَدَمِ اعْطاءِ مَا لِلّٰهِ وَرَسُولِهِ حَرَمٌ

هدم محل السليمان والوكول على أصل الصخرة دعوه

وَاللَّهُمَّ هُوَ دُرُّ وَدَاعٍ مَطْعَمٌ لِلشَّامِ مُؤْدِي أَصْلَل

الْمُتَوَلِّ وَصَاحِبُ الْأَعْظَمِ الْمَالِ بِخَلِ الْكَانِ لَا أَضْلَلُ

وَعِلْمٌ مَا حُرِّكَ مَا الْوَهْلَ عِزْرٌ عَلَى مَهْلٍ صُلْحٌ

مَا لِي أَرْدَعَهُ لَمْ يَحْلِّ قَعْدَلْ رَادَ عَوْنَانَ وَلَهُ فَكَتْبَعْ

معتمد عطالة لوروده مع هدم الاحلال ورثى

محمد راتب عدوة العدل ورثا الصالح وعمل

المُنْهَى وَعَلَمَ عَدَمَ الْمَحْالِ لَا يَضْلِي الصَّرِيحُ إِلَّا حَلًا

وَالْعِدْلُ كَمَا يَعْرِفُ الْمُتَّسَمِّلُونَ وَلَوْا تَعْنَى

المعلم في عدم دفعها واحداً على الأصل طبقاً مما معا

وَصِفْحَةٍ وَأَنْزَلَهُ لِلْأَمْمَنْ وَأَنْ

وَمُصْنِعُ الْأَحْلَالِ مَا صَلِحَ لِاَصْلَاحِ الْفَتْلِ وَاهْلِ
 لِهِ مَعَ عَدَمِ حِلَولِ الْعَدْلِ لِإِعْلَانِ مُصْنِعِ
 الْعَدْلِ مَا صَلِحَ لِاهْمَالِ الْفَتْلِ وَاهْلِهِ مَعَ وَرْدَةِ
 وَزَاءِ الْأَحْلَالِ وَصَلَهُ مَعَهُ لِإِعْلَانِ
 لِاَحَاصِلِ الْلَّاْضِلِ وَالْاَمْرِ مَعْلُومِ وَالْعَالَمِ الْمَعْلُومِ
 اَهْلِ الْهُرْكَلَامِ مَطْوَلِ حَاصلِهِ دَعْوَى الْعَطْلِ
 رَاسِ الْعَدْلِ وَرَدَوَّا الْفَتْلِ وَمَا هُوَ فِي الْأَمْرِ
 وَالْاَضْلِيلِ دَلَلَ عَلَى حِلَمَهِ عَلَى مَا تَضَرَّفَ اَلْاَحَاصِلِ
 لِلْاَضْلِيلِ مَا هُوَ مَأْوِلٌ وَهُوَ اَصْلَاحِ الْفَتْلِ وَلَمْ
 دَرَرْتَ الْكَلَامَهُ الْاَمْلَامَهُ مَسْلَمَهُ اللَّهُمَّ مَا اَرَاهُ
 مَصْلَحًا وَعَلَى الْمُحْسَنِ الْعَالَمِ الْوَسْعِ عَلَيْكُمْ

تَهْذِيْبُ طَبِيرِ بَشَرٍ
 بَشَرٌ وَالْوَجْهُ قِيَادَتِ
 يَنْصُبُ صَحْلَاتِ الْأَذْنِ يَأْتِي
 يَنْصُبُ صَحْلَاتِ الْأَذْنِ يَأْتِي
 عَلَيْهِ صَحْلَاتِ الْأَذْنِ يَأْتِي
 اَشْهَادُهُ وَهَانَ كَلْمَانُ
 مَعَ عَدَمِ تَحْمِلِ الْجَمِيعِ
 وَصَحْلَاتِ الْأَذْنِ يَأْتِي
 لِيَجْعَلَ الْمُحْكَمَ حَسْبَنِ
 يَقْعُدُ بِهِ لِلْأَذْنِ يَأْتِي
 اَسْطَرُ وَيَأْخُذُ زَيْنَهُ
 لِصَلْفَانِ فَانْتَرَجَ
 اَنْتَرَجَ سَلْفَانِ سَطْنَهُ
 اَخْسَانِ سَلْفَانِ سَطْنَهُ
 جَاصِدَهُ رَعْوَى الْمُطَلَّبِ
 الْرَّاسِيُّ لِلْجَمِيعِ نَصِيدَ
 بَعْدَ اَصْلَحَنِي لِلْمُطَلَّبِ
 قَبْرِيْنِي لِلْمُطَلَّبِ
 اَنْزَلَ الْفَنَاعِلَهُ
 نَذِيرَهُ صَدَرَهُ لِلْمُفَلَّهِ
 فَغَيْرَهُ وَلِلْمُفَلَّهِ

مَدْلُولُ الدِّلَائلِ حَلْعَلِ الْمُسْلِمِ صَكِّي

اَهْمَّاً عَلَى الصَّحِّ لِاسْمَاعِدْعَوِيِّ سُلْطَمُ لِوَادْعَى

الصَّدِيقُ الْمَهْلِمُ مَعَاوَاهُ عَلَى الْمُرِضِ طَرَحَ لِعَلَمًا

دَعْوَى الْعَالَمُ لِمَا سُواهُ مَا طَرَحَ وَمَا اَذَادَ الْأَمْمَةَ

الْعَدُلُ لِلْعَامِلِ لِعَكْلِ عَلِمِ اَصْلَاحِ عَلِمِ هَرَامِ اَنَّا

مَعَ الْعَلِمِ لِاَخْمَلِ الْعَدَمِ اَتَتِمَاعِ الْاَعْدَمِ عَمَّوْ

الْدِلَائلُ كَمَا هُوَ الْمُحُودُ وَاسْتَلَمُمُ عَدَمِ التَّمَاعِ

دَارَ عَلَى الْمَدْعَى كَمَا تَرَوْجَى الْتَّسَائِلُ وَمَا

سَلَكَ سَلَكُ الْعَوَارِدِ اَصْلَاحِ الْاَمْرِ كَمَا اَنَّ

عَلَى عَاصِلِ طَارِحِ عَلِمِ سُلْطَمِ عَلَى الصَّحِّ لِمَا هُوَ

مَسِيلُ سَوَالِ الطَّارِحِ لِمَا هُوَ هُوَ وَعَدَمُ مَا دَلَّ

بِلَيْزَ الْفَوَادِي بِلَيْزَ الْفَوَادِي عَلَى لِلْفَوَادِي دُورَكُمْ دُورَكُمْ لِلْفَوَادِي بِلَيْزَ سَنْ جَيْسَنْ

فلما حمل ما أعمله هو على الصبح آخر دمع اعمال
 الاصل الا قل الامر معلوم لما هو معلول
 والادى مولدة حكمو لوصلى عمر وما لا
 ادعى عدم وصولها الى الحلم ما سمع ولصل الصبح
 ذات على عذر حل طرح احتمال الصبح المصير كاملاً
 وهم الامر سار الى ما شو لعكم الصبح الام لا
 على الا قل وحضر المصالحة حال المتبع ملكاً
 الحكم هو المصير لا يصل الصبح والا حكم مدلول
 كل ادم محرر الرسائل وحوافل كلها العذر على كل
 حال آخر ولو عوقل على اصل الصبح لما هو مولد
 ولو كون الحكم المعين على موئذنه كالعلم المعلون

في يوم
 لشارة
 لانوار المتن
 فلما غاب الصبح
 وعمر

حاله كما قاله الأمروسا ولو مع الوسائل طبعها
 هو حال العلم ولو عوقل لما هو حكم المولى والملوء
 ما أحكم لما هو مولى الوكول الصالحة ما سر لعنة
 ما دل ولكلمه ذات على علم حل طبع احكام في
 المقصود وصوّر الحلة الذار على المقصورة الصدار
 ما هو حكم ولو هؤل لما هو حكم المولى امثال علم
 عدم سر لاحكم اخر الا آداء الملة الى الوكول الا
 حرد وعلى العالم اعماله الوضع لا دراك كم فعل
 اللذلائق وما اراه هو عدم العقوبة بعد ما دل
 على العموم لا لما دل على عدم العموم و عدم اعلم
 عضل للمراد كل ما اعلم معلوم ما اراد ذلك حال

تَنْظِيرُ بَرْهَانِ
الْمَوَارِدِ وَسَقْعُ
وَعَدَرِ شَكْلِ
سَوْقِ حَكْمِيَّةِ
السَّرِيَانِ
بَلْ تَحْاَذُّ فَانْظَرْ
عَمَرَ وَلَهُمْ
مِنْ اهْيَانٍ
شَفَاعَ الْمُصَبَّرِيَّ
جِصْرُ الْوَسْطِ لِهِ
وَلِيَ مَا زَوْقَعَ
وَضَعَلَ الْعَاصِمِيَّ
الْفَاضِلِ الْعَاصِمِيَّ
سَهْ دَعَى لِاجْتَمَاعِ
عَبْدِ الْمُصَبَّرِ
سَعْ عَدَمِ
كَنْ رَزْقِيْنِ
إِلَيْهِ نَحْمَانِ
بِجَيْهِ وَالْمَاهِيَّ
وَهَدَيْنِ نَعْمَلِ
بَنْجَهَارِ الْمَاهِيَّ
وَهَدَيْنِ الْمَاهِيَّ
وَهَدَيْنِ الْمَاهِيَّ

١٤٨

الموارد و حصو الوسط و عدمه عذر و عزم
حكمها و احدهم يحوم و على عالم ما حكموا حكما
واحد كالوصوح عمرو و ما عالم فعل صوح على طلاق
معهوم او على ما احال عمله كالمسكر في الرسالة
اذ عجز حصو الوسط لوعاء عمله المعهوم عمله
وكذلك لا علم عمله بدور الصلح المحروم المأمول بالعامة
المعاهدة المؤسسة اذ عجز عن عمل الكل على عذر عمله
للصلح مملوك الله لا يتأصل الامر و عدم عذر مملوك
و ادى امرهما و احدهما و احدهما لاجراج الامر على المسارك
المهوس بليل العذر لا يكتفى على اصول الفصح عموماً
و كل ما دل على العذر على مذكرة كما دل مع

الوَسْطُ وَعَدَهُ مَا مَلِكَ الْعُوْنَى وَمَا اتَّعَثَرَ
 الْوَسْطُ أَوْعَلَ الْعُلَمَاءَ وَلَوْلَاهُ الْوَسْطُ مَحْيَى
 هَلْ مَدِرَكُ الْأَصْلِ كَلَامُ الْمَوْلَى الْمَاهِي وَالْوَكْلَى
 الْعَالَمُ الْمُعَاصِرُ الْمُوْهُبُ فَوْرَى لَاقِلِّ فَرَادَةَ رَوْ
 عَلَمَ عَذَابَهُ مَدِلْلُوكَلَامُ الْعَلَمَاءِ عَلَى مَا هُنَّ
 الْلَّائِئُ اغْرِيَ الْأَمْرَةَ إِحْوَالَ الْمَذَارَاتِ وَالْوَكْلَى
 الْمَاهِي وَكَوْلَوْهُ وَالْجَلِيلُ مَعْلُولُ لَهُ كَلَامُ الْوَلَدِ
 الْمُوْرَدُ كَوْلَاهِي كَمَا عَدَ كَالْعِلْمُ وَسَلِيلُ مَعَهُ
 مَا عَوْلَمَ عَنْهُ وَمَا تَكَلَّمُ الْمَوْلَى الْمَاهِي كَلَامُ
 الْمَوْلَى كَاهِرُ الْجَلِيلِ عَلَى الْقَوْحَى وَلَوْمَعَ عَدَمُ عَلَمِكَ
 عَلَمُ الْعَالَمِ حَكَمَ الْمُوْرَدُ وَعَدَهُ اَوْدَدَ الْحَكَمَ

كـما هو وـلـمـع عـلـيـهـاـكـمـ دـلـاـلـاـكـلـامـ الـمـوـلـىـ نـاـ
 هـوـ مـوـلـاـ الـمـوـكـولـ لـأـلـاـ كـمـاـ هـوـ مـوـلـىـ حـنـكـيلـهـ عـلـىـ
 الصـحـلـوـ عـلـمـ صـلـمـ عـلـاـدـ عـلـمـ اـدـ رـكـبـ حـكـمـ اـنـهـ كـمـاـ
 هـوـ مـعـاـ عـلـمـ الصـحـلـوـ عـلـمـ اللـهـ مـاـ حـوـ وـاـهـاـلـ الـاحـكـمـاـ
 اـعـلـمـ اـهـلـ عـلـمـ مـاـ شـوـ اـهـلـ الـاسـلـامـ لـوـاـوـلـ
 وـكـوـلـ عـلـمـ كـاـحـالـ مـعـلـوـمـ هـوـ كـاـعـلـمـ عـمـوـدـ وـهـوـ خـالـ
 اوـ لـادـ اـهـلـ الـاسـلـامـ مـعـ عـلـمـ وـصـوـلـهـمـ مـلـىـ الـحـلـمـ وـمـعـ
 عـدـمـ الـوـكـولـ الـحـكـمـ كـلـامـ اـنـهـ وـالـمـعـصـمـوـ مـاـ دـلـاـ
 عـلـيـهـ مـسـكـنـاـ كـمـاـ هـوـ خـالـاـ لـادـ اـهـلـ الـاسـلـامـ
 وـهـدـمـ الـاـمـرـ زـارـ مـذـارـهـ وـلـوـ عـمـوـمـاـ
 وـلـكـلـ عـصـرـ خـالـ وـعـصـرـ طـوـرـ وـعـمـلـ عـلـيـاـ

مسلم آخر ولو لأجل عمل أهل الإسلام على الصحيح
 لحمل عملهم لحلال الله العمل كما هو وأهله ومحترم
 الرسائل على ما ادعاه المعلم دعى عملهم على
 صريح عملاً ولاد الإسلام لو علم له ما صرخ وفيما عطل
 كاعظاته وحضر اصلاح دولة التلا
 على الأصل بستم وهو وارد على أصل عمل الحكم
 لعدم الموردة الموكله معه وكلام العادل وما
 له حال المحاكم على كل حال كل ما حرر معلوف
 ولم مع الأصل الحال على الحال لا أقل بصوكم ما يتو
 صلح عمر ما لا راد لها المصانع لعدم وصوله
 حال الصلح إلى الحكم أصل المحكمة حاكم على الأصل

الذال على ملائكة واحد مما كلامه كما هو حال حال
عدم الصالحة ستر لعدم علمك بذلك كل ذلك
ماله إلا عدم علمك بالطبع وهو موافق أصل
الطبع الامر علهم حكم كما هو حال حكم على الاستدل
الأقل حال عدم الصالحة لحال عدم حل كل
كل الأماله وهو عالم بمخالف أصل عدم وصوله
الحليم على ظاهر حاله ولو مع عدم ستر لعدم علمك
الحال إلا عدم علمك وصولا إلى الحليم وعذر وهو
مولى الأذل وسوره عدم المسلم للواله الأمان
هذا هضر حمد وعطل سائر الموارد مع عدم علمه
الحليم إلا ما عده المعلم ستر على ما جرى معلم

مُخْرِج الرِّسَامِيل عَطْرَ اللَّهِ سُرْهَمَا وَهُوَ عَلَمٌ صَلَوْتُ
لَا صَلَعَدَمٌ وَصَوْلَةَ الْحَلَمِ الْأَعْدَمٌ وَصَوْلَةَ الْحَلَمِ
الْأَعْدَمٌ وَصَوْلَوْلَادَرْ وَمَدَلَّ عَلَى الْوَصْوَوْلَادَرْ
الْقَرِيدَالَّ عَلَى الْوَصْوَوْلَادَرْ مَاهُدَلَّهَمَاهُدَامَاهُ
لَلَّا سَوَاهُوَالْأَمْرَهَمَاهُ عَلَمٌ وَهُوَ مَصَامٌ لَا صَلَعَتَهُ
لَوْدَلَ عَلَى صَنْدَالَالْعَاطَلِ وَهُوَ عَاطَلٌ وَهُوَ عَاطَلٌ
عَلَى صَنْدَالَالْعَاطَمَهَمَاهُ مَدَلَّلَلَلَا صَلَعَدَمَ الْوَصْوَلَ
الْأَعْدَمَ صَيْدَلَهَمَاهُ حَوْلَالْطَالِ لَا قَلَعَدَمَ
مَكَلَلَوْلَلَا صَلَعَتَهُ الْقَعَهَ الْأَصَدَهَ وَلَا صَلَعَلَلَلَا إِسَدَهَ
مَا خَرَدَ كَمَا الْأَسَلَمَ طَاهِرَ عَلَى مَا هُوَ حَاصِلٌ
الْمَرَادُ لَوْأَوْدَالَا صَلَعَدَمُ الْوَصْوَلُ دَالَ عَلَى صَدَهَ

العهد والمقدمة وأصل وأصل القبض على
 القبض والمقدمة وأصل وكل مضمون لما سواه
 مصلحة ادلة، أصل القبض على المحكما القبض
 ولو مع عدم الوصول لا الوصول بأحر من القدر
 سلم املاك طور سواه خصل المزامنة لا
 عدم الوصول على عطل العهد المجهو الصادر
 لولاملاعنة عطل عهد ما هو الواسطى العجم
 أحد المحكمات عدم وصوله وهو عاطل وأصل القبض
 على القبض وعدم العطل كما اسلم محمد المحكم المأصل
 لعدمها مما ملأ ما سواه فهو مرد العبر
 كما هو مود الرتسا مثل العدد العطل الآلة لا

اصْدَهُ الْوَاصِلُ لَمَّا أَصْدَهُمَا سَوَالُ الْوَاصِلِ وَكُلُّ
 وَاحِدٌ مِنْهُ سُؤْلٌ مَا سُؤْلَ وَحْرَ الْعِلْمَ رَبُّ مَا حَاصَلَهُ
 مَا حَرَرَ لَوْا وَرَدَهُ الْمُصْدِرُ دَائِسًا أَحَدًا حَادَهُ
 لَا أَصْدَهُ الْوَاصِلَ وَصَدُّرُهُ وَالْمُصْدِرُ هَا سُؤْلَهُ
 الْوَاصِلُ حَلَّ حَادَهُ وَارِدَهُ الْيَمِينُ عَكْسُ الْمُحْصُو وَحْكَمُ
 كُلُّ وَاحِدٍ عَكْسُ مَا سُؤْلَهُ وَلَوْصَحُ الْكَلَامُ صَحُ حَجَلُ
 الْعَدَمُ عَلَى الْمُحْصُو وَحْكَمُ وَهُوَ مَعْلُومُ الْعَطْلَهُ
 مَا أَصْدَهُمَا سَوَى الْوَاصِلِ أَحَدًا إِلَامَادُ وَكُلُّ
 عَكْسُ الْمُحْصُو مُسْكِمُ أَمَا هُوَ حَالُ الْمُحْصُو كُلُّ أَعْرَمَهُ
 عَدَلَ لَا عَدَمَ أَخْرَسَهُ وَعَدَمَ صَحُ حَجَلُ الْعَدَمُ عَلَى
 الْمُحْصُو قَلَ الْكَلَامُ هُوَ مُسْكِمُ لَوْجَلُ الْعَدَمُ دَائِسًا

لَا مَا جُمِلَ عَلَيْهِ مَعْهُودٌ وَشَرِيفٌ تَحْصُلُ عَلَى الْحَكْمِ
الْكَلَامُ مَحْمُولٌ عَلَى الْعَدْدِ وَكَوْلِ
الْخَادِرِ عَلَى مَدِلْوَلِهِ لَا شَهْوَادَاءُ الْلَّاعِبِيَّ
صَنْدِدًا صَنْدِلَ الْكَلَامِ وَلَوْمَعَ عَدَمِ وَكَوْلَهُ عَلَى
صَدِلَوَلَهُ وَكَلَّ وَاحْدَلَ حَرْسِتَلِمِ وَعَلَى أَهْلِ الْأَنْطَارِ
وَلَا مَهْنَدًا عَلَى مَوْدَاهَ دَلَوَمَعَ عَدَمِ أَصْلَ الْقِبَحِ
كَلَّا هُوَ مَحْكُلُ الْكَلَامِ فَهَلْ كَلَامٌ مَحْمُولٌ عَلَى إِنْما
هُوَ مَعْلُوفٌ فَهَامِ لَا لَاقْلَ هُوَ الْمَحْوُلُ لَا دَكَلَ عَلَى
جَمِيلِ الْأَعْمَاقِ لَا الصَّنَاعَةُ وَعَدَمِ الْمَحْلِ عَلَى النَّسْوَةِ
فَعَدَ وَلَمَعَا هُوَ مَعْلُونَ مَهْ سَوْدَلَكَ عَمَالَه
كَلَّتْ حُكْمَ هُوَ مَعْلُولٌ مَعْلُونَ مَهْ عَلَى مَا مَدَهْ مَعْلُونَ

لِمَ مَعَ عَلَيْكُمْ دُونَ صُولَةِ إِلَى مَا هُوَ مَعْلُومٌ

الله على كلِّ خارٍ وَمَا أَدْعُ إِلَّا حَدَوْهَا عَلِمْ عَلِمْ

حَالِ الْمُوَلَّدَةِ الْمُهْلَكِ

حَمْدُهُ مَهْمَدُهُ مَا صَارَ عَطِيلٌ
لَا عَسِيرٌ مَرْكَبَ دُولَةٍ حُبْلَةٍ أَعْجَلَ
وَسَعَ لَهُ وَهُورَ الْجَلَوْ كَاصِفَيْ
رَسُولِ اللَّهِ مَامُولَ الْأُمَّلِ
عَالَمُ الْعَالَمَ مَاجِحَ الْطَّوَافَ
أَكْلَمَهُ اللَّهُ لَعَلَهُ سُئَلَ
عَلَى الْإِحْسَانِ عَلَى الْمُسْلِمِ حُمَّلَ
اللَّهُ أَوْلَى الْمَوْعِدِ مَسْوِعَ عَوْنَلَ

والمفتوح

لقد تم مُصنفَه فلأنَّ انتقامَةَ الْبَشَرِ وَحَانِتْ بِكُلِّ عَنْتَ
الْأَيْمَانِ وَمَجْوِعَتْ فِي مِدَانِ الْغَيْرِ إِنَّمَا اُنْزَلَ مِنَ الْصَّدِيقِ
وَالْكَبِيرِ طَرَقُوا عَلَى سَيْفِهِ كُلَّهُ لَهُمْ مِنَ الْمَهْمَشِ
كَامِسِهِ لِذَلِكَ هُنَّ الْمُنَاهَذُونَ شَرِيفُهُمْ الْمُنَاهَذُونَ
مِثْلُهُمْ الْأَمْجَاهُ مِنَ الْمُصْبَحِ الْبَدِيعِ وَالظُّرُورِ الْمُنْبَحِرِ
أَفَدِينُهُمْ بِهِمْ فَإِنَّهُمْ لَهُمْ بِالْجُنُونِ أَكْوَافُهُمْ وَالْمُنْقَبَاتُ
الْمُكَلَّمَاتُ الْفَيْعُ وَالْعَسْرَانُ هُمَا الْمُرْبِزُ بِهِمْ لِفِطِ الْصَّحِيدُونَ
وَأَصْنَالُهُمَا مَا يُعْدُ قَانِنُهُمَا وَهُنَّ الْمُسْمَى وَالْمُؤْمَنُونَ
الْمُفْعُطُونُ طَرَاقُ الْكَوْنِ الْمَاهُ فِي الْأَوَّلِ وَالْمَهَاطِمُونُ طَرَاقُ
كَاهِشَاهِهَا صَلِي السَّلَامُ الْمَاهُ وَالْمَهَادِهَا الْمَاهُ فَلَمْ يَكُنْ عَلَيْهِ
شَهِيدٌ بِالْأَقْدَارِ وَحَدَّ عَرَقَهُ الْأَحْمَرُ حِلْلَةُ الْجَنْدِي



سازمان اسناد و کتابخانه ملی
جمهوری اسلامی ایران